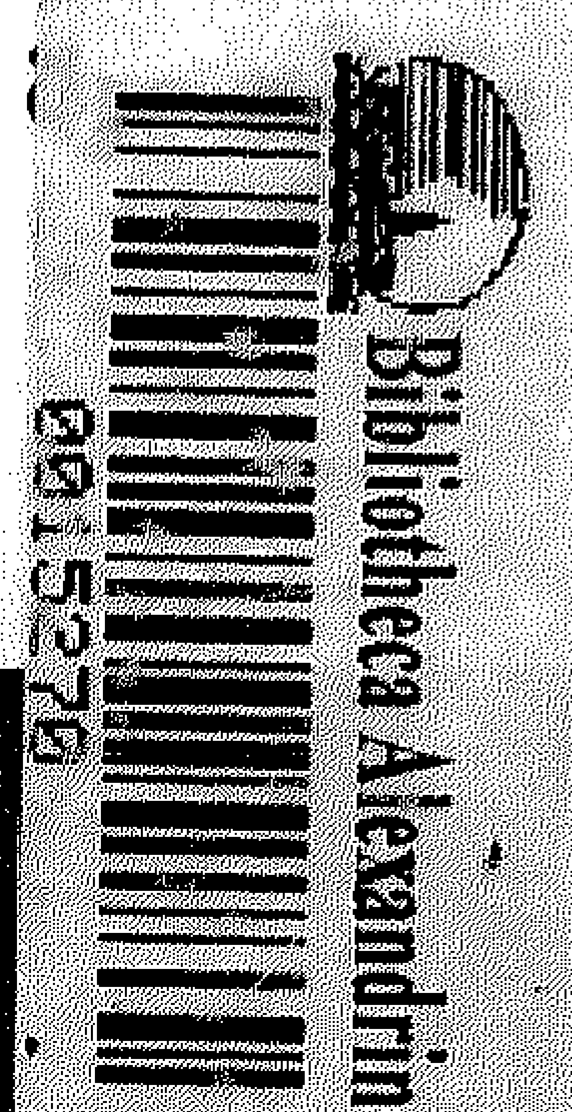


سلسلة الثقافة القومية (١٣)

رحّــل في أرض العــرب

... للعمل في الوطن العربي



الدكتور نادر فرجاني

رحّل في أرض العرب

عن الهجرة للعمل في الوطن العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٣)

رحّل في أرض العرب

عن الهجرة للعمل في الوطن العربي

الدكتور نادر فرجاني

«الآراء الـواردة في هذا الكتـاب لا تعبّر بـالضرورة
عن اتجـاهـات يتبنـاهـا مـركـز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى

بيروت: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

المحتويات

تنويه وشكر

يقوم هذا العمل على عديد من كتابات للباحث في السنوات العشر الماضية، بخاصة في مجال الهجرة للعمل في الوطن العربي، ويشار الى بعضها في قائمة المراجع. وعليه، فان المحتوى المقدم ليس كله جديداً، وليس بمستغرب أن يتطابق جزئياً، مع كتابات سابقة، في بعض المواضع. وانما المستحدث هو أسلوب التقديم الذي توخى فيه الكاتب خدمة أغراض **سلسلة الثقافة القومية**. كذا، أرجو أن تكون الصياغة الاجمالية معبرة عن تكامل الأعمال المختلفة المشار اليها في صورة أكثر نضجاً، وأصدق تعبيراً عن تطور المعرفة في الموضوع محل البحث.

حيث ان هذا الكتيّب يقوم على أعمال سابقة عديدة، فإن

الشكر حق واجب الايفاء لكل من ساعدوا الكاتب في الـدراسات السابقة. وهؤلاء من الكثرة بحيث يضيق المقام الا عن الاعـتراف مجدداً بفضلهم.

تمهيد

موضوع هذا الكتيب هو الهجرة للعمل في الوطن العربي. والمقصود بالهجرة للعمل، هنا، هو ترك الشخص لموطنه الأصلي، سعياً وراء العمل في بلد آخر. ويكون ذلك لفترة مؤقتة في أغلب الأحيان، وان نجم عن الهجرة للعمل أحياناً الاستقرار لمدة طويلة في بلدان المقصد، أو حتى الاستيطان فيها.

ولا تخلو الهجرة للعمل من مشقة وكلفة للمهاجر وذويه، ولكن يحفزه على ترك الموطن، عادة، ضيق بالحياة ومنفعة متصوّرة من الانتقال الى بلد آخر. وقد يخيب الظن بمشروع الهجرة، بمعنى أن تقلّ المنافع التي تتحقق فعلاً من الهجرة عن تلك المتصوّرة. كذلك قد لا تعدل المنافع المتحققة للمهاجر وذويه، المضار الناجمة لهم عن الهجرة، من منظور أو آخر.

الا أن مقابلة مغانم الهجرة ومغارمها لا تتوقف عند مستوى

المهاجرين وذويهم. فقد تصل الهجرة للعمل حداً من الانتشار، بحيث تصبح لها آثاراً مهمة على البلد المرسل لقوة العمل، أو المستقبل لها. وفي هذه الحالة، يجدر اعتبار المستوى المجتمعي أو القطري عند تحليل الهجرة للعمل.

وحيث ان الوطن العربي كيان واحد، تاريخياً وثقافياً، وحيث ان امكان التقدم فيه رهن بمدى توحّده اقتصادياً وسياسياً، فان المقاربة القومية لدراسة الهجرة للعمل في الأقطار العربية تقتضي فحص أبعاد هذه الظاهرة ونتائجها في عموم الوطن. وفي هذا، يحتل منظور الأجل الطويل مكانة متقدمة في التحليل.

وليس تنقّل البشر في أرجاء الوطن العربي ظاهرة محدثة. ولكن الهجرة للعمل اكتسبت أهمية خاصة منذ منتصف السبعينات، حين بدأت تدفقات كبيرة من العمال تفد الى البلدان العربية النفطية. لقد كانت هذه التدفقات هائلة بمعايير بلدان الاستقبال، وضخمة بالنسبة لبعض بلدان الارسال العربية، بحيث ترتبت عليها آثار بعيدة المدى في الوطن العربي ككل. وقد تداخلت المنافع والمضار في هذه الآثار بصورة تضاربت معها تقويمات الهجرة للعمل. وساعد على ذلك نقص البيانات والدراسات العلمية المضبوطة، مما أدى الى تفشّي الانطباعية والتعميمات غير المبرّرة، رغم انتشار الكتابة حول الموضوع. (أعد أحد مراكز البحث الغربية قائمة، غير كاملة، بالكتابات حول موضوع الهجرة للعمل في البلدان العربية، بالعربية واللغات

الأجنبية، تضمنت حوالى ألف ومائتي قيد) والأهم من ذلك أن بعض الدراسات المعمقة التي أجريت حديثاً تبيّن أن كثيراً من الاستخلاصات التي استقرت في الكتابات السابقة، انما كانت على أساس انطباعي، أو بناء على أدلة جزئية غير صحيحة بالضرورة.

وقد أعطى تباطؤ الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية في السنوات الأخيرة، دفعة قوية لسيل الكتابات حول الموضوع. فقد أدى تحالف تدهور سوق النفط العالمي مع بعض التغيرات الاقتصادية والسياسية، في غير واحد من أقطار الاستقبال، وظروف الحرب العراقية ـ الايرانية، الى توقع انخفاض حجم العمالة الوافدة الى البلدان العربية النفطية منذ الثمانينات الأولى. ولكن المعالجة المتسرعة، والاعتماد على المتابعات الصحفية أكثر من البحث المدقق، أديا الى كثير من المبالغة في مدى استغناء بلدان الاستقبال عن العمالة الوافدة والآثار الوخيمة لذلك، بخاصة على بلدان الارسال.

ونودّ، بداية أن نوضح ان الهجرة للعمل، كأي ظاهرة اجتماعية اقتصادية، لا تقوم في فراغ مجتمعي. ولذلك، فان دراسة الهجرة للعمل وفحص آثارها، يتطلبان، اضافة لتقصيّ خصائص الهجرة ذاتها، اعتبار البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي نشأت فيها وتفاعلت معها. وفي هذا نشهد تبايناً واضحاً بين البلدان العربية، سواء انتمت الى مجموعة أقطار الارسال أم الاستقبال. بل ان قطراً عربياً، كالأردن، ينتمي الى كلتا المجموعتين، مما يوجب أن

نفرد له وضعاً متميزاً في دراسة الهجرة للعمل.

ولا تقتصر دراسة الهجرة للعمل في الوطن العربي على تنقّل العرب للعمل في أقطار عربية غير بلدانهم. فقد استقبلت الأقطار العربية دوماً عاملين من غير العرب. من ناحية، قام جلّ مشروعات التحديث في البلدان العربية على التقانة المستوردة من البلدان المصنعة بما يصحبها من عاملين عاليي المهارة والكفاءة بخاصة في مراحل الانشاء. كما استضافت البلدان العربية الواقعة على الخليج، تاريخياً، مهاجرين من آسيا وبوجه خاص من شبه القارة الهندية، وأفريقيا. وقد تضخم تيار الهجرة غير العربية الى بعض من امارات الخليج الصغيرة منذ السبعينات، الى درجة كاد يطمس قسماتها العربية الأصيلة.

ومن ناحية أخرى، فان الوطن العربي يفقد كل عام آلافاً من الكفاءات العربية تنتهي بالاستقرار في بلدان الغرب المصنّع، والانضواء في مجتمعاته، انتاجاً وحياة، حتى وان لم تفقد الصلة بالوطن الأم. كما تضم البلدان الأوروبية الغربية ما يربو على المليون من أبناء العرب، كلهم تقريباً من أقطار المغرب العربي، بين عاملين ومرافقين، وبعضهم ولد في الغربة.

وهكذا تنطوي علاقة الهجرة للعمل بين الوطن العربي والعالم الخارجي على مفارقة واضحة. فمن ناحية، تُستقدم عمالة أجنبية من خارج الوطن العربي للعمل في بعض أقطاره، بينما لم يجد بعض من أبناء الوطن فرصة مجزية للعمل الا في بلدان أوروبا

الغربية. ومن ناحية أخرى، يفقد الوطن العربي كفاءاته للغرب المصنّع، في حين يضطرّ لاستيراد كفاءات مقابلة، وبثمن باهظ، للمساهمة في جهد التحديث في أقطاره. ولذا، فان مناقشة موضوع الهجرة للعمل في الوطن العربي لا تكتمل الا بالتعرّض للعلاقة مع العالم الخارجي في هذا المضمار.

ولقد سعت مؤسسات «العمل العربي المشترك» للمساهمة في تنظيم الهجرة للعمل في الوطن العربي، بما يحقق أكبر منفعة ممكنة في المنظور القومي. ولكن بدايات طيبة في نهاية الخمسينات تراجعت باطراد، في بيئة من ضمور العمل القومي. واتسعت الهوّة بين التوجهات القومية الأصيلة لتنقّل القوى العاملة العربية بحرية بين الأقطار العربية، ولتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية، وبين الواقع المعاش، حتى أصبحت المناداة بالتوجهات العروبية والوحدوية في هذا المجال من المحظورات في الأطر المؤسسية العربية. ولم يبق لمؤسسات العمل العربي المشترك، كما يسمّى الآن، الا التمسك بأهداب أدوات لا دور لها الا توثيق التراجع المزري الذي وقع.

وعندنا، أن الهجرة للعمل في الوطن العربي لم تنظّم بكيفية تكفل أقصى المنافع على المستويين القطري والقومي، وانما تمّت في اطار سياسات واجراءات تغلّب المصلحة القطرية الضيقة من جانب، وتحيد عن مقتضيات التنمية الحق من جانب آخر. وليس هذا أمراً مستقلاً عن الواقع الاقتصادي ـ السياسي العربي في

العقدين الأخيرين. ولكن يبقى أن تخـطيط تنقّل البشر في الـوطن العربي بما يتّسق مع متطلّبات التنمية القومية، هـو عنصر جوهـري في أي مشروع للنهضـة في هـذه البقعـة من العـالم. وعليـه، فـان اعتبار دروس الحقبة الماضية، من هذا المنظور، يكـون ضرورياً في الاهتداء لسواء السبيل لمن ابتغى.

أولاً
امكان التنمية في الوطن العربي

الوطن العربي مجزأ ومتخلف وتابع. هذه السمات الثلاث تتفاعل في انتاج الواقع العربي الرديء الذي نعانيه حالياً. والخلاص منها هو مشروع المستقبل الأفضل، أو ما نصطلح على تسميته بالتنمية. من هذا، فان قضية التنمية تشكل الاطار الملائم لدراسة كثير من المسائل المثارة في الوطن العربي، بما في ذلك مسألة الهجرة للعمل.

التجزئة من فعل الاستعمار، ولكن غذّتها النعرات القطرية، فأصبح الوطن العربي يضم كيانات متناهية الصغر بمعايير القرن العشرين، ولا يقوم لبعضها قائمة الا بالاعتماد على الخارج أو نتيجة لصدفة جغرافية، مثل احتواء أرضها على مخزون نفطي كبير. وليس من دور لهذه التجزئة، الا خدمة بعض مصالح مسيطرة في الكيانات القطرية القائمة، وادامة تمزيق الكيان العربي

الكبير من الخليج الى المحيط مما يغذّي هيمنة القوى الكبرى المسيطرة في العالم. وليس هذا موقفاً مُنكراً للخصوصية. ولكنه بالقطع موقف مضاد للمبالغة في الخصوصية على حساب المصلحة القومية. فالوحدة لا تنفي التنوع، بل لا بد وأن تقوم عليه وتثرى به، وتثريه.

والتخلف واقع بشكل مطلق، وأيضاً بصورة نسبية. بشكل مطلق، بمعنى أن الحاجات الانسانية الأساسية ما زالت غير مشبعة لغالبية الجماهير العربية، وبصورة نسبية لأن الفارق في مستوى الرفاه بين الشعوب العربية والقطاعات الأكثر تقدماً من البشرية، ضخم، ويزداد بمرور الزمن. (وان كان هذا لا يعني القبول الأعمى لنمط الحياة الغربي، وانما القول فقط بأن بعض عناصر التقدم في هذا النمط تمثّل أهدافاً انسانية عامة).

ويعود التخلف، ظاهراً، لضعف الانساق التقانية والانتاجية في البلدان العربية. أما السبب الجوهري لكل ذلك فهو، في تقديرنا، قصور مشاركة البشر في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، نتيجة لتردّي قدراتهم المعرفية والمهارية والصحية، وغياب ألوان التنظيم الاقتصادي والسياسي التي تمكّن البشر من المشاركة بفاعلية وكفاءة في الانتاج وفي تسيير مجتمعاتهم.

والبلدان العربية تابعة للبلدان المصنّعة، وبخاصة لمراكز النظام الرأسمالي في الغرب، في مجالات متعددة مثل الغذاء، والتقانة والثقافة. ولعل آخر هذه المجالات أخطرها. فأنماط

الاستهلاك والحياة الغربية تسود البلدان العربية تحت التأثير الكاسح لآلة الانتاج والاعلام في الحضارة الغربية المهيمنة، وعلى حساب طمس الأصيل من الثقافة العربية. وعندما ينضوي الانسان، يذوب الكيان الاجتماعي. وليست التبعية في التقانة أقل خطراً بكثير، بخاصة في عصر أشرف فيه العالم على نضج حقبة تقانية ذات أهمية محورية في تاريخ البشرية، في الالكترونيات الدقيقة والبيولوجيا الحيوية، لا يعلم أسرارها الا قلة في البلدان المصنّعة. أما بلداً لا يملك قوته، فقد خسر الكثير من مقوّمات القرار المستقل. وليست التبعية السياسية الا الغلاف الخارجي لمجالات التبعية المختلفة.

والخلاص من التجزئة والتخلف والتبعية، أي التنمية، مشروع نضالي طويل الأجل، يستلزم تعبئة طاقات الأمة، والكفاح ضد القوى المهيمنة داخل الوطن العربي وخارجه والمستفيدة من استمرار الواقع الراهن. وكما تتفاعل محاور ثلاثة في انتاج وادامة الواقع العربي الرديء، فان التنمية تعني العمل على جبهات ثلاث متعاضدة لتحقيق الوحدة والتقدم والاستقلال. ويكون ذلك عن طريق تنمية القوى البشرية وبناء قدرة ذاتية متطورة في التقانة والانتاج، مما يستلزم تنظيماً اجتماعياً يقوم على المشاركة الفاعلة للناس في بلادهم، في اطار من التمايز الثقافي الأصيل والمجدد.

وقد يعجب القارىء إن تعرضنا لنقائض الواقع العربي ولمشروع التنمية في الوطن العربي، دون أن نشير لمسألة التمويل أو

الموارد بوجه عام. والواقع أن الاجابة تكمن في تحليلنا لموضوع التخلف، حيث ألمحنا الى أن البشر هم في تقديرنا المورد الأغلى، من دونهم لا يقوم أي انتاج مهما كثرت وتنوعت باقي الموارد. وعلى نوعيتهم يتوقف مدى الاستفادة من الموارد المتاحة، مهما ندرت. والتاريخ، والعالم حالياً، غنيان بأمثلة على كلا النقيضين. من مجتمعات لم يتحول غناها بالموارد الى رفاه مطّرد لأهلها، وأخرى حققت مستويات راقية من الرفاه رغم فقر الموارد، في الأساس، عن طريق الاستثمار الكفء لقدرات البشر في اطار من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي المناسب. ولكن من المهم الاشارة، أيضاً، الى أن الدراسة المتأنية لموارد الوطن العربي ككل، تبينّ القصور النسبي في هيكل الموارد الزراعية والمعدنية (بما في ذلك مصادر الطاقة) في حين تتمتع البلدان العربية بثراء نسبي في كمّ البشر يمكن أن يتحول لطاقة تقدم خلاقة، اذا أحسن استثماره. (انظر المرجع رقم (٢)).

والسمة الحيوية الأخرى للموارد العربية هي تنوعها من قطر لآخر، وتكاملها بين الأقطار العربية مجتمعة، في تركيبة من الموارد لا تتأتى لأي منها منفرداً. فمن بلد غني بالبشر وفقير بالامكانات اللازمة لتشغيلهم بصورة مجزية، الى آخر غني بأراضي الزراعة والرعي دون المال اللازم لاستغلالها، الى ثالث تتوافر له قدرات مالية هائلة ولكنه يفتقر الى الموارد الطبيعية والطاقات البشرية الكفيلة باستيعابها.

وعليـه فان المنـظور الاقتصـادي البحت، والـرامي الى تحقيق أقصى منفعة من تشكيلة الموارد العربية، يقضي بقيام درجة مـا من التكامل الاقتصادي العربي. ويمكن تبيان أنه كلما زاد هذا التكامل قوة ، تعاظمت المنافع المـترتبة عليـه. على وجـه الخصوص، يعني التكامل الاقتصادي العربي حرية انتقال الموارد، أو عناصر الانتاج القـابلة للحركـة داخل الـوطن العربي، بحيث تقـترن الموارد عنـد أعلى عائد كلي في عموم الوطن.

الا أن فصـل القول عنـدنا هـو ان العمـل القـومي هـو ركن مشروع التنمية. فالاستقلال الحضاري والوحدة القومية صنـوان. وتـطوير قـدرة ذاتية في التقـانة والانتـاج غـير ممكن في قـطر عـربي واحد مهما كبر. فالبحث العلمي والتقني المطلوب للتقدم يتـطلب قـدرات ماليـة وبشرية يقصر عنهـا جهـد أي قـطر عـربي وحـده. وتطوير الانتـاج الزراعي يعني تضـافر مـوارد عدة أقـطار عربيـة. وقيام الانتاج الصناعي الحديث يتطلب سوقاً واسعة ، غـير متاحة لأي قـطر عربي منفـرداً ، كما يتـطلب شبكات نقـل متقدمـة تقـوم في أرجاء السـوق، وقصر عنها، بـالتعـريف، جهـد أي بلد عـربي منفـرد، وهكـذا بـاختصـار، ان التنميـة ممكنـة فقط عـلى المستوى القومي.

ولكن يجـدر بنا التـأكيد هنـا ، أن مشروعاً للتنمية بـالصـورة الموصوفة، رهن تغييرات سياسية حاسمة في الوطن العربي، قطرياً وقـومياً، تنتـج أنـظمـة حكم تعـبّر عن مصـالـح عمـوم النـاس،

وتستطيع الوفاء بمتطلبات النضال المطلوبة لكسب معارك الوحدة والتقدم والاستقلال.

ومما سبق نستخلص أهمية الهجرة للعمل، في المنظور التنموي. فقد أسلفنا أن البشر هم أغلى مورد. وتالياً فان الهجرة للعمل تنطوي على نقل هذا المورد الحرج من موطن لآخر. ومن ثم فان أعمال المنظور التنموي على المستوى القطري، يقتضي تقدير العائد التنموي للهجرة على كل من بلدي المنشأ والمقصد. وقد اخترنا معيار العائد التنموي الذي يتعدى المفاهيم الاقتصادية الضيقة (والتي تترجم عادة الى العائد المالي)، نظراً لأن التنمية، كما أشرنا، تتضمن أبعاداً اجتماعية وسياسية هي ربما أهم من النواحي الاقتصادية البحتة. ويعني هذا الاختيار أن تقويم أثر الهجرة للعمل على بلد المنشأ أو المقصد، يتطلب تحديد ما اذا كان لها أثر على تنمية القوى البشرية، وبناء القدرة الذاتية في التقانة والانتاج، وتطوير تنظيم اجتماعي يقوم على المشاركة، ودعم الوحدة والاستقلال في عموم الوطن. وقد يبدو للقارىء أن هذه قائمة طويلة من المسائل الضخمة لا يجوز ربطها بظاهرة الهجرة للعمل. ولكن، كما أشرنا في بداية هذا الفصل، فان قضية التنمية هي الاطار الملائم لدراسة وتقويم أي ظاهرة مهمة في المنطقة، باعتبارها التحدي التاريخي الأول الذي يواجه العرب، ومن دون مثل هذا الإطار، تختلط الأمور وتتضارب المواقف.

أما على المستوى القومي، فإن توخّي المنظور التنموي في

دراسة الهجرة للعمل يقتضي تعيين علاقة الهجرة بمكوّنات مشروع التنمية التي عددناها. ويكون لمسألة التكامل العربي، أو على وجه الخصوص دعم الهجرة للعمل للتكامل الاجتماعي - الاقتصادي في الوطن العربي أهمية خاصة في تحديد العائد التنموي للهجرة للعمل على المستوى القومي.

ثانياً
الهجرة للعمل في الوطن العربي

١ ـ نظرة عامة

حركة البشر داخل أرجاء الوطن العربي، وبينه وبين العالم الخارجي، ظاهرة قديمة. قبل الاسلام، كانت قوافل التجارة أحد أشكال هذه الحركة. وترتّب على الفتوح الاسلامية انتقال واسع للبشر بين الجزيرة العربية والامصار المفتوحة. ونجم عن هذه الحركة البشرية الواسعة، استقرار لمهاجرين في مواطن جديدة مما عمّق وحدة الوطن بالتمازج البشري في اطار وحدة العقيدة واللغة. وبذلك، تعدّ هذه الحركة مثلاً راقياً على الاندماج عن طريق الهجرة. ومن المعروف تاريخياً أن الموانىء المهمة في الوطن العربي، كدبيّ والبحرين، قد اجتذبت مهاجرين من جهات متنوعة، وبخاصة من شبه القارة الهندية.

وقد ظلت حرية الانتقال بين أجزاء الوطن العربي قائمة عبر

العصور، معبّرة عن وحدة الوطن، وداعمة لها. الى أن قيّدت هذه الحركة تدريجياً بتكلس تجزئة المنطقة الى دول قطرية في ظل الاستعمار الأوروبي، وبتدخله المباشر أحياناً، بدءاً من منتصف القرن الماضي. وهنا نصل الى منعطف تاريخي مهم في تطور حركة البشر في الوطن العربي.

فمن ناحية، ربط الاستعمار الأوروبي مستعمراته ومحمياته العربية عن طريق بعض تيارات الهجرة للعمل التي مازالت مستمرة حتى اليوم. فبدأ قدوم الأوروبيين الى البلدان العربية للمشاركة في الادارة ومشروعات التحديث، طبقاً لمناهج الاستعمار الغربي. كذلك وجدت الدول الأوروبية المستعمرة في سكان مستعمراتها، مستودعاً للقوى البشرية تزجّ به في أتون آلة الحرب ان شاءت، أو تستخدمه كقوة عمل طيّعة ورخيصة في جهود التعمير والانتاج بها، ان احتاجت. والمثل الواضح على ذلك هو علاقة فرنسا ببلدان المغرب العربي. وأخيراً، وليس أقل أهمية، بدأت البعثات من البلدان العربية لطلب العلم في عقر دار المستعمر «المتقدم». ولا ريب ان هذه الصلة الأخيرة باتت من أهم عوامل التبعية والتقانية والثقافية عامة، ومن محددات نزيف الكفاءات العربية بخاصة.

الا أن الجانب الأخطر في تبلور الدولة القطرية في الوطن العربي من منظور حركة البشر، هو تحوّل التنقل الحر بين أجزاء الوطن الى هجرة عبر حدود دولية. فهناك مظاهر للدولة القطرية

لا بـد من الحرص عليهـا، ويزداد الحـرص عيهـا أكـثر ان لم تكن هناك مقومات أصيلة لهذه الدولة ككيان مستقل. ومن هذه المظاهـر التحكم في الـدخـول اليهـا، والخـروج منهـا، اذا كـان لهـذا من سبيل. وعليه فقد صار لزاماً على المواطن العربي ان شاء الانتقـال في ربـوع وطنه أن تسمـح له الـدولة القـائمة في البقعـة التي يبغي الهجرة اليها بدخولها، وأحياناً أن تسمح لـه أيضاً الـدولة الحـاكمة في موطنه بالخروج منها.

وتشير الخبرة التاريخية الى ازدياد كثافـة الحدود الـدولية للدول القطرية في الوطن العربي بمرور الـزمن، وبخاصـة بعد الاستقـلال وتنـامي التناقضـات بين الأقـطار العربيـة، بحيث أصبح الأصـل مؤخراً هو قعود المواطن العربي داخل حـدود دولته القـطرية، مـع استثناءات محدودة، حيثما كان يصعب قيام حدود نظامية مثل حالة اليمن والسعودية.

ولكن تبلور الدول القطرية في الوطن العربي، مع تفاوت حظ الأجزاء المختلفة من القدرات البشرية وخبرة الادارة الحديثـة، أديا أيضاً الى قيام تيار من الهجرة للعمل في صورة بعثات عون فني من البلدان العربية الأكثر تقدماً، بـالمعيارين المشـار اليهما كمصر، الى المنـاطق المحتاجـة في الوطن العـربي، وكانت تشمـل كـل البلدان الغنية بالنفط حالياً تقريباً، وكأن التعليم والرعاية الصحية من أهم مجالات العون الفني.

وبالطبع كان حجم وطبيعة هذه البعثات يتحددان، في المقـام

الأول، بناء على رغبة، وقدرة، حكومات الارسال. وكانت الحكومات الموفدة لبعثات العون الفني عادة ما تقدم حافزاً مالياً للعاملين المشاركين فيها، تعويضاً عن مشقة العمل والمعيشة بهذه المجتمعات «الأقل تقدماً». وكانت هذه الهجرة الأولى للعمل تقابل بالترحاب والتقدير من بلدان الاستقبال، كما أثمرت علاقات أخوية بين الوافدين والمواطنين.

وما كان للوطن العربي أن يشهد اتساعاً هائلاً في نطاق الهجرة للعمل، الا للصدفة الجغرافية القاضية بوجود مكامن نفطية ضخمة في بعض أجزائه، وبدء استغلال هذه المكامن على نطاق واسع منذ منتصف القرن الحالي، في مجتمعات بدائية بمعايير التنظيم الاجتماعي والنشاط الاقتصادي. وقد بدأ استغلال النفط في البلدان العربية بواسطة شركات أجنبية. وبالطبع، خلق استغلال النفط طلباً جديداً على العمل في الصناعة النفطية ذاتها. ولأكثر من سبب، اعتمدت الشركات النفطية، في البدايات، على عمالة أجنبية: أوروبيون وأمريكيون في المراكز القيادية، وآسيويون في العمالة العادية، بحيث كان استخدام المواطنين في الصناعة النفطية هامشياً. وقد رسخت هذه الممارسة دعائم العمالة الوافدة، وبالتحديد غير العربية، في أهم قطاعات النشاط الاقتصادي بالبلدان العربية الغنية بالنفط.

وفي البداية، تسرب جزء صغير من عائدات النفط الى السلطات المحلية، ولكنه كان هائلاً بمعايير حقبة ما قبل النفط. فدعمت العائدات النفطية نخب الحكم القائمة وفتحت شهيتها

لاستكمال معالم الدولة القطرية، ولما يمكن أن تشتريه عوائد النفط من نعم الحياة الدنيا. ولتحقيق هذه الأغراض، كان لا بد من اللجوء لعون خارجي جاء من البلدان المستعمرة، أو المسيطرة على استخراج النفط، في بعض الأحيان. ولكنه جاء أيضاً من الشقيقات العرب الكبار، مصدر العون الفني تقليدياً، في أحيان كثيرة. وخلق هذا التطور طلباً على قوة عمل كبيرة في مجالات الادارة الحكومية، وانشاء المرافق العامة والخدمات الأساسية الى جانب انشاء القصور ونصح الأمراء والترفيه عنهم. وكان لزاماً أن يعني جزء غير صغير من هذا الطلب«الحكومي» على العمالة الوافدة استقدام عمالة عربية اتساقاً مع اعتبارات اللغة والانسجام الحضاري. وبذلك، قام تيار من العمالة الموفدة الى البلدان العربية النفطية مقابلاً لبعثات العون الفني التقليدية. والفارق الجوهري بين الحالتين، هو أن حجم وخصائص التيار المستحدث من العمالة الوافدة أصبحا يتحددان في الأساس بطبيعة الطلب في المناطق الغنية بالنفط وبالعائد على العمل فيها. وقد كان طبيعياً أن يكون العائد مالياً من ناحية، ومرتفعاً من ناحية أخرى، والا فماذا يكون التعويض عن قسوة المناخ ومشقة العمل والحياة في هذه المجتمعات البدائية بالمعايير الاجتماعية والثقافية لبلدان المنشأ؟

كذلك كان حتمياً للحفاظ على السلام الاجتماعي، أن توزع النخب الحاكمة في المواطن النفطية جزءاً من مردود النفط على المواطنين في صورة خدمات عامة، أو مدفوعات مالية لداع أو

لآخر، مما نشأ عنه ثراء غير مسبوق بين المواطنين وساعد على قيام فئة تجارية قوية، غير مستقلة بالضرورة عن نخبة الحكم. وأدى هذا الى تنشيط الاقتصادات المحلية خارج قطاع النفط. وبدأ يتبلور نمط رفاه اجتماعي شديد الارتفاع، كما بدأت قيم العمل التقليدية في التهاوي لمصلحة التكاثر المالي واستقدام الآخرين للقيام بالعمل. وبذلك، قام طلب كبير على قوة عمل وافدة للوفاء بحاجة القطاع الخاص وللخدمة الشخصية. ووجد هذا الطلب له سبيلاً في العمالة الآسيوية من شبه القارة الهندية في الأساس، والتي تواجدت تاريخياً في البلدان العربية الخليجية، بينما قام اليمنيون بهذا الدور في السعودية.

ومع التزايد التدريجي في عائدات النفط، تضخم تيار العمالة الوافدة الى الأقطار العربية النفطية، بمكونيه العربي والأجنبي، الى وقت بدء الفورة النفطية حول منتصف السبعينات. فقد أدى تصحيح أسعار النفط في السبعينات (في ١٩٧٣، و١٩٧٤، و١٩٧٩) الى ارتفاع السعر لأكثر من اثني عشر مثلاً خلال السنوات العشر (١٩٧٣ - ١٩٨٢). ونجم عن هذا، إضافة إلى تزايد الكميات المستخرجة، طفرة ضخمة في عائدات البلدان العربية من استنضاب نفطها. فزادت العائدات في البلدان العربية السبعة الرئيسية المصدرة للنفط، والمستقبلة لقوة العمل (الامارات، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، وليبيا) من حوالى ٧ مليارات دولار في عام ١٩٧٢ الى ما يربو عن ٥٠ ملياراً في عام

١٩٧٥ ثم الى قرابة المائتي مليار في سنة الذروة، ١٩٨٠. أي ان العائدات النفطية في هذه البلدان السبعة قفزت الى ما يزيد عن خمسة وعشرين مثلاً في سبع سنوات فقط.

ولا ريب ان استغلال مثل هذا الثراء المالي غير المسبوق، قد شكل تحدياً للنخب الحاكمة في البلدان العربية النفطية. وقد استجابت هذه النخب بصور مختلفة. ولكن في جميع الأحوال موّل جزء من هذا الثراء فورة نشاط اقتصادي محموم في النصف الثاني من السبعينات، استدعت استقدام قوة عمل ضخمة من جميع مستويات المهنة والمهارة. وقد أشرنا ان مستويات أجور الوافدين كانت مرتفعة فعلاً في البلدان النفطية. ولكن ظروف الوفرة المالية المستجدة، والطلب الضخم على العمل، وندرة العمالة المحلية وعزوفها المتزايد عن العمل المباشر، تفاعلت جميعها في انتاج مستويات أجور شديدة الارتفاع بالمقارنة بما كان سائداً في الوطن العربي، وبلدان العالم الثالث، بخاصة بالنسبة للكفاءات. بل ان مستويات الأجور المعروضة فاقت حتى تلك السائدة في البلدان الغربية المصنّعة التي كانت تمرّ في النصف الثاني من السبعينات بانكماش اقتصادي ترافق فيه تضخم قوي مع بطالة واسعة النطاق لأول مرة في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي.

ولكن ماذا كانت أوضاع باقي البلدان العربية في ذلك الحين؟ كانت تعاني من تعثر أنظمة حكم أسرفت في الوعد وجاءت بالوعيد، ومن تفاقم أزمة اقتصادية من جراء قصور الانتاج داخلياً

ومناخ الانكماش الاقتصادي في مراكز النظام الرأسمالي في الغرب المصنع. ولكي تستر هذه الأنظمة عورتها الاقتصادية، لجأت الى الاستدانة من الحكومات والمصارف الخاصة في البلدان الغربية على نطاق واسع، أحياناً لشراء القوت الضروري الذي عجزت أنساق الانتاج المحلي عن توفيره، وأحياناً لمواجهة تكلفة استيراد المواد النفطية التي التهبت أسعارها، ولكن في أحيان كثيرة للانفاق على مشروعات تخدم النخب المسيطرة. وبعد سنوات قليلة من حمّى الاقتراض، بدأت العواقب الوخيمة، حين حلّ أجل دفع الفوائد والسداد. في هذا المناخ، وجدت السلطات الحاكمة في هذه البلدان ان هجرة أعداد كبيرة من قوة العمل فيها الى البلدان النفطية يمكن أن تقلّل من حدة الضغوط الاقتصادية، وتالياً من التذمر السياسي، اضافة الى توفير تحويلات مالية ترفع حصيلة الاقتصادات المتعثرة من النقد الأجنبي. ولم تكن ظروف البلدان الفقيرة في العالم الثالث أقل سوءاً.

تكوّن في منتصف السبعينات، اذاً، طلب هائل على العمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية. وكان التعويض المطروح عن صعوبة العمل والاقامة حول منابع النفط هو الأجر المرتفع. وقد خلق هذا الطلب العرض المقابل له، بسبب الأوضاع القائمة في بلدان الارسال المحتملة. فقد تكونت بسرعة تجمعات ضخمة من قوة العمل على أهبة الاستعداد للانتقال الى بلدان النفط، في البلدان العربية غير النفطية، وفي بلدان العالم الثالث.

ولكن تحوّل طاقة الهجرة المحتملة في بلد ارسال معين الى هجرة فعلية للعمل في بلد نفطي، وطبيعة هذه الهجرة، كانا يعتمدان على عوامل مختلفة. فقد لعب الجوار الجغرافي والعلاقات التقليدية دوراً مهماً. فاقتصرت الهجرة العربية للبلدان النفطية الى حد بعيد على بلدان المشرق العربي، لقربها من الخليج من جانب، ولعلاقات العمل التاريخية من أيام بعثات العون الفني من جانب آخر. والاستثناء الواضح على اقتصار الهجرة للعمل في البلدان النفطية على بلدان الارسال في المشرق العربي، هو الهجرة التونسية الى ليبيا.

وبالطبع، تفاوتت طبيعة تيار الهجرة من كل بلد ارسال، حسب ظروفه وأوضاع بلدان الاستقبال. فبينما قدمت مصر الى الكويت كل فئات المهن والمهارة، بدءاً من عمال التشييد غير المهرة الى مستشاري الأمير، لم يتضمن مهاجروها الى العراق الا نسبة ضئيلة من خريجي الجامعات. كذلك تخصصت اليمن العربية في تصدير العمالة غير الماهرة. ولا شك أن لهذه الخصائص انعكاسات مهمة على مصاحبات وآثار الهجرة للعمل على كل من بلدان الارسال أو الاستقبال.

كذلك نجم عن التواجد التقليدي للآسيويين من شبه القارة الهندية في بلدان الخليج العربي، وتفضيلات القطاع الخاص في هذه البلدان بغض النظر عن الآثار المجتمعية، أن مثّل مواطنو شبه القارة الهندية نسبة كبيرة من قوة العمل في بلدان الاستقبال العربية في الأعمال الأقل مهارة. ولكن ترقّي اقتصادات البلدان

العربية النفطية، وتعقد التقانة اللازمة للقيام بمشروعات التحديث بها، وكفاءة شركات بعض بلدان شرق آسيا في مجالات الانشاء، واستخدامها لصيغ للعمالة الوافدة تقلّل من احتمال استقرارها ببلدان الاستقبال، عناصر أدّت الى بروز تيار آسيوي محدث يتسم بارتفاع مستوى المهارة، بالمقارنة بالتيار الآسيوي القديم. وتزداد أهمية هذا التيار بامتداد نطاق نشاطه الى قطاع الخدمات المنظم. وكنتيجة للعلاقات التقليدية مع البلدان الغربية المصنّعة، ولتفوق التقانة بها، فقد احتفظت أقلية في قوة العمل من مواطني هذه البلدان بمراكز حاكمة في النشاط الاقتصادي، تلك التي تتطلّب كفاءة تقانية عالية، وترتبط في أحيان كثيرة بمؤسسات اقتصادية ضخمة في مراكز الغرب المصنّع.

وهكذا لم تنقض السبعينات، الا والبلدان العربية النفطية تعجّ بأعداد غفيرة من العرب والأجانب الوافدين للعمل بها وبعض من معوليهم، وان اختلفت بلدان الاستقبال في مدى اعتمادها على العمالة الوافدة. وتفاوتت نسبة الأجانب في العمالة الوافدة من أقلية في بعض دول الاستقبال الى غالبية ساحقة في بعضها الآخر، وتباينت درجة اصطحاب المعولين حسب بلد الارسال والمستوى الاجتماعي للوافدين.

وعلى الجانب الآخر من السور، دخل كثير من البلدان العربية الغنية نسبياً بالقوى البشرية مجال تصدير قوة العمل الى الدول النفطية، وقدم بعضها عدداً كبيراً من العاملين أو نسبة

كبيرة من قوة العمل بها. وفي تلك الأخيرة، أصبحت الهجرة للعمل، وآثارها، من الملامح الرئيسية للتغير الاجتماعي - الاقتصادي بها.

ولنتأمل قليلاً بعض الأبعاد الكلية للظاهرة التي نناقشها. ان قصور البيانات يمنعنا من ايراد أرقام دقيقة عن حجم قوة العمل الوافدة في البلدان العربية النفطية، ناهيك عن خصائصها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. ولكن، يمكن اعتماداً على مجمل المعرفة المتوافرة، اعطاء صورة تقريبية.

يقدر أن عدد العمال الوافدين الى البلدان العربية النفطية لم يتعد في عام ۱۹۷۰، ثلاثة أرباع المليون. ولكن يقدر أيضاً أن هذا الرقم تضاعف الى أكثر من مليون ونصف المليون بحلول عام ۱۹۷٥، وربما ناهز الخمسة ملايين في الثمانينات الأولى، أي أن حجم العمالة الوافدة قفز لنحو سبعة أمثال في عشر سنوات، والى أكثر من ثلاثة أمثال في النصف الثاني من السبعينات وحدها. وهذه قفزات ضخمة ولا شك، اذا أخذنا في الاعتبار أن معدلات النمو العادية في قوة العمل، في البلدان التي لا تتعرض للهجرة لا تتعدى ۳ بالمائة، (أي حوالى الثلث في عشر سنوات أو السدس في خمس سنوات).

كذلك يقدر أن نصيب العمالة غير العربية، وجلّها آسيوية، من قوة العمل الوافدة هذه، قد تزايد باطراد من حوالى الربع في ۱۹۷٥ الى ما يزيد عن الثلث في بداية الثمانينات. وتعني هذه

النسب نمو العمالة الأجنبية في البلدان العربية النفطية بما يربو عن أربعة أمثال خلال النصف الثاني من السبعينات ليتعدى حجمها المليون ونصف المليون في بداية الثمانينات. وعليه فان النمو في **العمالة الوافدة الأجنبية كان أسرع من الزيادة في العمالة العربية في النصف الثاني من السبعينات.**

والواقع أن حجم العمالة المتنقلة لا يكفي للتعبير عن الواقع الكلي للظاهرة على مجتمعات الارسال والاستقبال. فالهجرة للعمل في الوطن العربي هي هجرة مؤقتة في الأساس. وتالياً فإن هناك معدل دوران مرتفع للعمالة المهاجرة، مما يعني أن يكون عدد العمال المهاجرين خلال فترة زمنية معينة أكبر بكثير من عددهم في نقطة زمنية معينة. كذلك هناك جانب معولي العمال المهاجرين. فاذا انتقل هؤلاء لبلدان الهجرة مع عائليهم، كبر مكوّن الوافدين في السكان عن العمالة الوافدة، وهذا أمر يتباين حسب بلد الاستقبال، وجنسية الوافد ومكانته الاجتماعية. وفي مجتمعات الاستقبال، تكيّف الهجرة الوافدة وتفاعلاتها الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية، حياة كل المواطنين بدرجة أو أخرى. أما بالنسبة لبلدان المنشأ، فان معولي المهاجرين يكونون دائرة واسعة تظهر فيها آثار الهجرة بشكل قوي. ولكن وقع الهجرة لا يقتصر على المهاجرين وذويهم. ففي بلدان الارسال، امتد هذا الوقع الى شرائح اجتماعية لم تتعرض مباشرة لظاهرة الهجرة، ولكنها تتأثر بمصاحباتها عبر آليات مجتمعية متصلة بالهجرة، مثل

نقص قوة العمل الماهرة أو ارتفاع الأسعار.

ولا غرو، اذاً، ان اعتبر كثير من المفكرين العرب أن الهجرة للعمل أضحت واحدة من أهم الظواهر في الوطن العربي.

ولكن حمى النشاط الاقتصادي التي سادت البلدان النفطية في النصف الثاني من السبعينات أنتجت آثاراً ضارة من ناحية. وبدأت بلدان الاستقبال، وبخاصة الصغيرة منها، تخشى أن تنجرف في استقدام العمالة الوافدة لدرجة تهدد كيانها، من ناحية أخرى. وقد أدت هذه الاعتبارات الى ضبط نمو النشاط الاقتصادي من جانب، والى التضييق على العمالة الوافدة، واصطحاب المعولين، من جانب آخر.

إلا أن الثمانينات الأولى جلبت معها تطورات تنذر بتغيرات مهمة في ظاهرة الهجرة للعمل في الوطن العربي. فقد بدأت العائدات النفطية لبلدان الاستقبال العربية في الانخفاض، نتيجة لتدهور سوق النفط العالمي، الى حوالى النصف بحلول عام ١٩٨٣، ثم الى قرابة الربع عام ١٩٨٦. (انظر المرجع رقم (٥)).

وتواترت الكتابات عن «الأزمة» الاقتصادية في البلدان العربية النفطية، وعن حتمية أن تؤدي هذه الأزمة الى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة الوافدة الى هذه البلدان، وعن الآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على عودة هؤلاء الى بلدان الارسال. وقد ساعد على تغذية هذه التوقعات أن خفضت بعض الأقطار

النفطية من ميزانياتها، ولجأت الى اجراءات اقتصادية ما كانت لتلجأ لها قبل ذلك، وان كانت طبيعية تماماً في كل بلدان العالم، مثل فرض الضرائب والرسوم.

الا ان التحليل المتأني يظهر أن الانخفاض في عائدات النفط، وقد كان ضخماً، لم يؤد الى أزمة اقتصادية بأي معنى دقيق حتى منتصف الثمانينات. صحيح أن النشاط الاقتصادي قد تباطأ، وانخفض حجم الانفاق الحكومي في غالبية البلدان النفطية، بل أظهرت الميزانيات الحكومية في هذه البلدان عجزاً لأول مرة منذ سنوات طويلة. لكن مؤشرات النشاط الاقتصادي من استهلاك خاص وحكومي، ومن تكوين لرأس المال، لم تبد انخفاضا حاداً يبرر القول بالأزمة. والسبب في ذلك أن حجم العائدات النفطية في النصف الثاني من السبعينات كان أعلى حتى من مقتضيات النشاط الاقتصادي المحموم الذي ساد خلال هذه الفترة. ومن ثم كان ممكناً أن تنخفض العائدات لدرجة كبيرة، دون وقوع أزمة حادة.

كذلك تبين الدراسة الفاحصة أن حجم العمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية لم ينخفض خلال النصف الأول من الثمانينات، خلافاً لما ساد في الكتابات الصحفية والمتعجلة. وانما الأقرب الى الصحة، هو أن معدل التزايد في حجم العمالة الوافدة قد تباطأ حول منتصف الثمانينات، وأنه يتوقع أن نشهد استقراراً للهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية عند مستوى يقارب ما

ساد في أواسط الثمانينات، وهو يفوق مستوى العمالة الوافدة في بداية العقد. ويدعم هذا التوقع أن أسعار النفط بدأت تنتعش تدريجياً منذ صيف ١٩٨٦ مما يعني زيادة العائدات عن الحد الأدنى الذي وصلته خلال ذلك العام. لكن المؤكد أيضاً أن نسبة الأجانب في العمالة الوافدة ظلت في تزايد مطرد منذ منتصف السبعينات، ويتوقع لهذا الاتجاه أن يستمر.

ومؤدى هذا التقويم أن الهجرة للعمل في الوطن العربي يتوقع أن تبقى، في المستقبل المنظور، على مستوى من الكبر والأهمية يبرر ايلاءها عناية واضحة في الدوائر الفكرية والرسمية العربية. بل ان التغير في خصائص العمالة الوافدة الى البلدان العربية النفطية، وعلى وجه التحديد الزيادة المطردة في نصيب العمالة الأجنبية، تحتّم مثل هذه العناية.

هذه كانت الخطوط العريضة لتطور ظاهرة الهجرة للعمل في الوطن العربي منذ منتصف السبعينات، وكان طبيعياً أن تركّز على التضاريس الكبرى للجانب الأهم من الظاهرة، ذلك المتصل بالهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية. ولكن حتى في حدود هذا الجانب، فانه تجدر الاشارة الى وجود تباينات مهمة بين البلدان العربية الداخلة في عملية الهجرة للعمل، سواء في جانب الارسال أم جانب الاستقبال. وقد أشرنا الى بعض هذه التباينات فيما سبق. كما سنعود الى هذه الأمور بقدر من التفصيل في الفصلين التاليين. ولكن نود أن نؤكد على خصوصية حالتي العراق

والأردن. الأولى، لارتباط الهجرة اليها، وغالبيتها الساحقة من المصريين، بظروف الحرب العراقية ـ الايرانية وسحب جزء مهم من قوة العمل العراقية لجبهة القتال. أما الأردن فلكونه بلداً مرسلاً لقوة العمل ومستقبلاً لها في الوقت ذاته، مما أوجد فيه اعتماداً مزدوجاً على الهجرة للعمل. ونظراً للاعتماد الشديد للاقتصاد الأردني على الموارد المحولة من الخارج، فقد تأثر بانخفاض أسعار النفط بصورة مضاعفة زادت من تعقيد أوضاع التشغيل في البلد.

ولا يعني تركيزنا على الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية أن التيارات الأخرى للهجرة للعمل في الوطن العربي لم تشهد تغيرات مهمة منذ السبعينات. فقد مرت الهجرة العربية لأوروبا الغربية بتطورات مهمة نتيجة لقرار دول الاستقبال بمنع الهجرة الجديدة، مع السماح بهجرة المعولين لجمع شمل العائلات. وقد أدى هذا لزيادة نضج مجتمعات المهاجرين العرب اجتماعياً وثقافياً، مما أطلق العنان لموجات التميز العنصري بخاصة في فرنسا. وخارج البلدان النفطية، شهدت هجرة الكفاءات، واستقدام الكفاءات الأجنبية، رواجاً كبيراً نظراً لزيادة اندماج الاقتصادات العربية في النظام الرأسمالي العالمي تحت راية الانفتاح الاقتصادي، سواء أعلن جهاراً، أم مورس بليلٍ. وسنعرض لهذه القضايا فيما بعد.

ولننظر الآن في أبعاد، وآثار الهجرة للعمل في البلدان العربية

النفطية، في كل من أقطار الاستقبال وأقطار الارسال، بشيء من التفصيل.

٢ ـ أقطار الاستقبال: النمو فوق الطاقة

يتفق دارسو الهجرة الدولية للعمل على أنه ستبقى طاقة ضخمة للهجرة في العالم، مادامت هناك اختلافات جوهرية في مستوى الرفاه بين المناطق المختلفة، ومادامت مناطق الرفاه العالية تضم نسبة محدودة من سكان العالم. فالأفراد يسعون عادة للحصول على أعلى منافع ممكنة من عملهم. ولكن طاقة الهجرة هذه لا تتحول الى هجرة فعلية، الا بنجاح المهاجرين المحتملين في الخروج من موطنهم، وفي الدخول الى بلدان أخرى تقدم عائداً أعلى على العمل بها. الا أن المجتمع الدولي يقبل أن تحدد أي دولة عدد الداخلين اليها حفاظاً على رفاه مواطنيها، في حين ينادي بأن يكون لأي فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك موطنه. وباستثناءات قليلة، فإن الواقع يقارب ذلك الوضع. بمعنى أنه لا يوجد في العالم الآن دولة لا تحتفظ لنفسها بالحق في منع الدخول اليها، بينما القاعدة أن يستطيع الأفراد مغادرة بلدانهم دون عائق، ولهذه القاعدة استثناءات معروفة. ولهذا، فان الهجرة الدولية للعمل تتحدد الى درجة بعيدة، بموقف البلدان التي تقدم عائداً عالياً للعمل، أي بلدان الاستقبال المحتملة، فان شاءت سمحت لمهاجرين بالدخول أو منعتهم اذا استطاعت. بعبارة أخرى، فان الهجرة الدولية للعمل تقوم بالتعبير الاقتصادي على «سوق

مشـــترين». ولا يعني ذلـك أن بلدان الاستقبـــال تتحكم بصـورة مطلقة في الهجـرة الوافـدة اليها. ولكنهـا تمتلك أولويـة، بالمقـارنة ببلدان الارسال، في تحديد حجم وطبيعة الهجرة والعمل.

ولقد تلقت البلدان العربية النفطيـة منذ منتصف السبعينـات دفقات مالية هائلة، بمعايير النشـاط الاقتصادي السـائد فيهـا حتى ذلـك الحين. وبـاستثناء الجـزائر، فـان هـذه البلدان اختـارت أو انـزلقت الى استغلال هـذه الأموال في ألـوان متبـاينـة من النشـاط الاقتصـادي ترمي الى تحـديث مجتمعـاتهـا التي كـان بعضهـا يعـد بدائياً، حتى بمعايير المنطقة العربية، بسرعة تفوق الطاقات البشرية والتقانية والمؤسسية لهذه المجتمعات. وما كـان هناك من بـديل عن الاعتماد على الخارج لتوفير القدرات الـلازمة لانجـاز النمو الهـائل الذي عناه مشروع التحديث في فترة وجيـزة. والواقـع أن الاعتماد عـلى الخـارج في هـــذه الحـالـــة كـان يعني، ببســاطـة، الشراء أو الاستئجـار. شراء السلع والمعدات واستئجـار القـدرات التقـانيـة والمؤسسية وقوة العمل. وثمة فرق بين امتـلاك الشيء واستئجاره. ولكن الرغبة في استئجار قوة عمل اضافيـة عنيت أن تفتح البلدان العربية النفطية أبوابها للعـمالة الـوافدة، وان في حـدود تباينت من بلد لآخر. وتحقق بذلك الشرط الجوهري اللازم لقيام تيار هجـرة كبيرة للعمل حول منابع النفط.

الا أن اختصـار الزمن في مشروع التحـديث، عادة مـا يؤدي الى تشوهات في النمو. فالانجـاز المادي السريـع قد يكـون ممكناً،

ولكن التغير الاجتماعي لا يمكن تسريعه بالدرجة نفسها، وانما لا بد وأن يتفاعل في ثنايا المجتمع حتى يستقر ويتأصل. ولذلك تبلور في المجتمعات العربية النفطية، خليط من السمات الاجتماعية التقليدية ومن افرازات التحديث على النهج الغربي، عبر عنه البعض بـ «البدوقراطية» في حالة البلدان الخليجية.

أما عن التغير المادي، فقد شهدت البلدان العربية النفطية، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، انجازات مبهرة منذ السبعينات. ويمكن القول بحق ان مواطني البلدان العربية الخليجية يعيشون في ظلال «دولة رفاه» تبز في خدماتها للمواطن الدول الغربية المصنّعة. ومع ذلك، فإننا لا نعتبر ما تم في هذه المجتمعات «تنمية» بالمعنى الذي أشرنا اليه سابقاً. وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد. ولكن يعنينا هنا توضيح أن ما تم من انجاز ضخم في البلدان العربية النفطية، ما كان له أن يتحقق من دون العمالة الوافدة الى هذه البلدان. من دون قوة العمل الوافدة هذه، ما كان ممكناً لأموال العالم، وحدها، أن تحقق للمجتمعات العربية النفطية قسماً ولويسيراً من التطور الذي تمتعت به. وليس هذا إلّا تأكيداً للنقطة العامة التي ذكرناها في التمهيد من أن العمل هو عنصر الانتاج الحاسم. وتالياً، اذا كان هناك من اعجاب أو فخر بالانجاز الذي تم في البلدان النفطية، فللعمالة الوافدة فيهما نصيب غير قليل.

فما هي الأقطار العربية التي استقبلت أعداداً محسوسة من

العمالة الوافدة ابان الفورة النفطية؟ تضم بلدان الاستقبال البلدان العربية المصدرة للنفط على نطاق واسع، باستبعاد الجزائر، مضافاً اليها البحرين والأردن. وبعبارة أخرى فان أقطار الاستقبال تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست، وليبيا، والعراق، والأردن. وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة فرعية متجانسة في أكثر جوانب ظاهرة العمالة الوافدة. ويمكن اعتبار ليبيا أقرب الى حالة دول مجلس التعاون من حيث ضعف الهيكل الاقتصادي، خارج قطاع النفط، وخفة القاعدة البشرية المواطنية، ولكن عدا ذلك تقوم، تباينات مهمة بين الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في الجماهيرية والامارات الخليجية. والعراق هو الدولة النفطية الوحيدة في المشرق التي تتمتع بقاعدة اقتصادية متنوعة وحجم سكاني متوسط مما وفر له، في وجود العوائد النفطية الضخمة، فرصة نادرة لتطور اقتصادي متميز في المشرق العربي. وقد قامت حركة تصنيع وتحديث ضخمة في العراق اقتضت عمالة اضافية، ثم ساهمت تعبئة القوى البشرية المواطنة في جبهة الحرب العراقية ـ الايرانية في تقوية الطلب على العمالة الوافدة. أما الأردن، فقد عاش منذ منتصف السبعينات رواجاً نفطياً غير مباشر، أي دون انتاج نفطي، نتيجة لتصدير العمالة الأردنية للبلدان الخليجية والمعونات التي كانت تأتي أساساً من البلدان نفسها. ولما كان نسق التعليم والتدريب الأردني موجهاً لانتاج العمالة الماهرة والكفاءات العالية، والتي لاقت رواجاً في البلدان النفطية، فقد نشأ عن

الرواج الاقتصادي طلب على قوى عاملة غير ماهرة فتح لها الأردن أبوابه، فانضم بذلك الى قائمة بلدان الاستقبال العربية.

وليست أقطار الاستقبال على الدرجة نفسها من الأهمية في سوق العمل العربي. كما يتفاوت وقع العمالة الوافدة من بلد لآخر حسب نسبتها الى قوة العمل المواطنة، والأهمية النسبية للسكان الوافدين الى جملة السكان. وليس متيسراً ايراد بيانات دقيقة عن هذه الأمور. فالبيانات غير موجودة في بعض الحالات، وأحياناً موجودة ولكن غير متاحة. ولذلك فان أقصى ما نستطيع تقديمه هنا هو مجرد تقريب لحجم العمالة الوافدة الى أقطار الاستقبال في الثمانينات الأولى على الوجه المبين في الجدول رقم (١).

ومصدر التقريب في هذه البيانات هو البلدان الثلاثة الأولى في القائمة، حيث لا تتاح احصاءات رسمية عن قوة العمل الوافدة (وهي تمثل، للأسف، أكثر من ثلثي اجمالي العمالة الوافدة). وتدل المؤشرات المتوفرة على أن حجم العمالة الوافدة الى بلدان الاستقبال العربية، قد زاد قليلاً في النصف الأول من الثمانينات فيما عدا العراق وليبيا، حيث أدى انخفاض عائدات النفط، مضاعفاً بتأثير الحرب في الأولى، الى عودة أعداد كبيرة من العمال الوافدين حول منتصف الثمانينات.

ونظراً لضعف معلوماتنا عن أوضاع العمالة الوافدة في ليبيا، فسينصرف جل مناقشتنا هنا الى دول مجلس التعاون التي تستقبل الغالبية العظمى للعمالة الوافدة في الوطن العربي من جانب، والتي

جدول رقم (١)
حجم العمالة الوافدة الى أقطار
الاستقبال العربية في الثمانينات

البلد	عدد العمال (بالألف)
السعودية	٢٠٠٠
العراق	١٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٥٠٠
الامارات العربية المتحدة	٥٠٠
الكويت	٤٠٠
عمان	٢٠٠
قطر	١٢٠
الأردن	١٠٠
البحرين	٨٠
المجموع	٤٩٠٠

كان لهذه العمالة الوافدة اليها تأثيرات بالغة الأهمية على التغير الاجتماعي والاقتصادي. ثم نقدم، بعد ذلك، بعض الملاحظات على الهجرة للعمل في الأردن والعراق.

يكوّن الوافدون غالبية قوة العمل في دول مجلس التعاون

الخليجي، وترتفع هذه الغالبية الى ما يـزيد عن (٨٠ بـالمائـة) من قوة العمل الاجمالية في الامارات وقطر، ويعني هذا غلبة الـوافدين في جميـع مستـويـات المهن والمهـارة وجميـع مجـالات النشـاط الاقتصادي. وهذه مستويات غير مسبوقة في تاريخ الهجرة الـدولية للعمل، وتعبر عن وضع غير سويّ اجتماعياً واقتصادياً. ولنقرب الصورة الى ذهن القارىء، نتصـور فرداً لا يقـوم بغالبيـة الأنشطة العادية في حياة البشر، أو لا يقوم الا بنذر يسير منهـا. ان النتيجة الحتمية لذلـك هي أن يصبح هـذا الفرد غـير قادر عـلى الحياة الا بالاعتماد على آخرين، أي يفقد قدرته الذاتية على الحياة الطبيعية. وأيـاً كانت قـدرة هذا الفـرد على تسخـير آخرين لخـدمتـه، فـانـه يكون، في النهاية، تابعاً لآخرين. ومع الفارق، فـان الأمر سـواء في حـالة المجتمعـات. ومن غير الـطبيعي أن يستمر مجتمـع مـا في الاعتماد على غالبية من الوافدين في قوة العمل. ولنتـذكر أن أحـد العناصر الحيوية في تعريفنا للتنمية كان بناء القدرات الذاتية، وأن البشر هم أغلى مورد.

ويزيد الأمر تعقيداً أن الأقطار الخليجية قد عمدت الى فصـل الوافدين اليها عن نسيجها الاجتماعي والاقتصادي. فعـلى خلاف المجتمعـات التي قامت عـلى الهجرة الـوافـدة، وسعت الى ادماج المهـاجرين اليهـا في بنيتها المجتمعيـة، وكان هـذا الاندمـاج دومـاً مصـدر حيـويـة وتجـدد، حـرصت البلدان الخليجيـة عـلى ابقـاء الوافدين معزولين، ومؤقتـين. فالـوافد ليس سـوى مرتـزق لفترة،

يحسن ألا تطول، وهو، على أفضل الأحوال، مقيم من الدرجه الثانية وليس مواطناً. ولا ريب أن الدافع الى هذه السياسة كان رغبة البلدان الخليجية الصغيرة في ألا تبتلع مجتمعاتها في خضم فيضان العمالة الوافدة. ولكن الثمن الذي يقابل ذلك حق باهظ، اذ يعز على الوافدين الانتماء وتالياً يكون من الصعب عليهم العمل بأقصى انتاجية، بل قد يتبنون أنماط سلوك مستأنسة، تستهدف البقاء لأطول فترة ممكنة في بلدان الاستقبال، يكون مؤداها انخفاض العائد التنموي للمجتمع ككل. وفي النهاية، تبقى هذه المجتمعات منقسمة على بعضها دون امكانية للتفاعل الصحي بين مكوناتها البشرية. ولا يستطيع مجتمع أن يدخل ميدان التنمية وبناؤه الداخلي مفكك. وتزداد المشكلة دقة بارتفاع نسبة الوافدين الى قوة العمل، وبزيادة تعددية الوافدين حسب الجنسية.

والأخطر من هذا أن استقدام العمالة الوافدة، في اطار التوظيف الاجتماعي لعائدات النفط في البلدان الخليجية، قد ساهم في أن تبقى القوى البشرية المواطنة قاصرة عن القيام بدور فعال في النشاط الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الخليجية. وقد أشرنا قبلاً الى هبوط قيمة العمل المباشر وصعود قيمة التكاثر المالي. العمل له الوافدون، أما التكاثر المالي فمتاح للمواطنين. والواقع أن الأمر كان يقتضي أكثر من قدرة البشر لمقاومة اغراء فرص الاثراء التي قدمتها المجتمعات الخليجية لمواطنيها. في البداية، كانت هناك سياسة «دولة الرفاه» التي وفرت الخدمات

الأساسية مجاناً للمواطنين، بما في ذلك السكن الفاخر في حقبة الوفرة. كذلك كانت هناك الوظيفة الحكومية المتاحة لمن شاء دون أن يلتزم بالعمل المطلوب، مما جعل مرتب الوظيفة الحكومية يقابل «ريعاً» على شهادة الجنسية. وخلاف هذه العوائد المجانية، فإن قليلاً من العمل يوفر كثيراً من المال عن طريق كفالات الأعمال والمتاجرة بتصريحات الدخول والاقامة. ولكن كل هذا يبقى في حدود مالية ضيقة بالمعايير الخليجية. أما الدخول في حلبة «المال الكبير»، فقد كان أحياناً لا يتطلب الا ضربة حظ، أو صلة مناسبة، في صورة استملاكات الأراضي. ولكن من أراد أن يخاطر قليلاً، أو يقوم فعلاً بعمل، فان امكانات الكسب في التجارة والعقارات كانت هائلة. ومن كان له، اضافة، ملكة المضاربة، فقد فتحت له أبواب الثراء الطائل عن طريق المضاربات في العقار والمال. ولعل أكبر مثل على المضاربات المالية الوهمية التي أدت لثراء طائل، وانتهت بهزة اجتماعية واقتصادية عنيفة، هو سوق المناخ في الكويت الذي انهار منذ سنوات خمس، ولم يبرأ المجتمع الكويتي من جرائره بعد. والسؤال الآن هو: في ظل أوضاع كهذه، من يتوقع من مواطن خليجي أن يتفرغ سنوات لدراسة الطب حتى ينتهي بعد العناء بالحصول على مرتب متواضع في مجتمع يعلي من شأن الفرد وفقاً لماله؟ أما اذا أثرنا السؤال فيما يتعلق بمهنة فنية متوسطة، كميكانيكا السيارات مثلاً، فان الأمر يصل الى درجة السخف.

وخلاصة الأمر أن سهولة استقدام الوافدين للقيام بأعباء النشاط الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى كثير من الأعمال الهامشية التي تضخمت بشدة، وامكانات التراكم المالي الضخم التي أتيحت للمواطنين، في ظل نسق للحوافز المجتمعية يعلي من شأن المال والممتلكات المادية، أبعد عامة المواطنين عن قنوات التعليم والتدريب، وصنوف العمل، التي يمكن أن تؤدي الى قيامهم بدور أكبر في قوة العمل، وأكثر فعالية في تطوير مجتمعاتهم. بل اننا نجد أن البلدان الخليجية قد بدأت تشهد في السنوات الأخيرة بطالة بين المواطنين، وبخاصة في أوساط الخريجين الجدد من الاناث، في الوقت الذي تستمر فيه في الاعتماد على العمالة الوافدة الى حد بعيد. وكما يحدث في الجسد البشري، حين يخمل العضو الذي لا يستخدم ويذوي، لم تتمكن البلدان العربية الخليجية من البدء بجدية في تنمية قواها البشرية ابان الفورة النفطية. وهذا سبب جوهري لحجبنا صفة التنمية عن التغير الاجتماعي والاقتصادي في البلدان العربية الخليجية منذ السبعينات.

ويبرز التدقيق في تكوين العمالة الوافدة الى البلدان العربية الخليجية، كما أوضحنا في الفصل السابق، أن نسبة كبيرة، ومتزايدة باطراد، من قوة العمل الوافدة تتكوّن من غير العرب. وقد انقسمت أقطار الاستقبال الخليجية تقليدياً الى مجموعتين، يغلب العرب بين الوافدين في الأولى وتضم السعودية والكويت،

بينما لا يمثل العرب الا أقلية في قوة العمل الوافدة في الأربع الباقيات. ولكن الاتجاه المتنامي للأجانب على حساب العرب يحدث، حتى في المعقلين التقليديين للعمالة العربية. فتوضح احصاءات الكويت مثلاً أنه بينما زادت العمالة العربية الوافدة بما يربو عن المثلين بقليل في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) فإن العمالة غير العربية قد قفزت لقرابة الخمسة أمثال خلال الفترة نفسها. ويحدث هذا على الرغم من صيحات الاستنكار والتحذير التي سادت الدوائر العربية والخليجية منذ السبعينات الأخيرة. ولكن «على قلوب أقفالها».

ويضم الأجانب في العمالة الوافدة الى الأقطار الخليجية نسبة ضئيلة، وان كانت عظيمة التأثير، من مواطني البلدان الغربية المصنّعة. وهؤلاء عادة يتقلدون مراكز حاكمة في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة التي تتطلب كفاءات عالية، وعادة ما تكون في اطار العمل في مؤسسة أجنبية تتولى تنفيذ مشروعات كبرى، أو المشاركة في تسيير مثل هذه المشروعات. وهذه الأقلية من الأجانب حتمية في ضوء نمط النمو الاقتصادي الذي ساد البلدان الخليجية، والتبعية التقانية التي تعمّقت في حقبة الفورة النفطية. وان كان هذا لا يعني أنها قدر لا فكاك منه، وسنناقش هذه المسألة في الاطار الأشمل لتنقل العمالة بين بلدان الوطن العربي والدول الغربية المصنعة فيما بعد.

أما الغالبية الساحقة من غير العرب في بلدان الاستقبال

الخليجية، فهي من الآسيويين. ووسطهم، يمكن تمييز تيارين يضم الأول، بالأساس، مواطني شبه القارة الهندية. وقد تواجد هؤلاء تقليدياً في الأعمال شبه الماهرة وغير الماهرة في مؤسسات القطاع الخاص والخدمة المنزلية، حتى قبل الفورة النفطية. ولكن عددهم زاد بسرعة منذ ذلك الحين وبخاصة بسبب استشراء تعدد الخدم الخصوصيين في الأسر الخليجية. ولحق بهؤلاء، في النصف الثاني من السبعينات تيار آسيوي محدث من جنوب شرق القارة. وهذا التيار أقل عدداً من سابقه، ويتسم بارتفاع مستوى التأهيل والمهارة فيه. ويأتي الوافدون منه الى المنطقة عادة في اطار ترتيبات مؤسسية مع شركات كبرى تلتزم بتوفير قوة العمل اللازمة لانجاز مشروعات معينة أو المشاركة في تشغيلها، وتلتزم كذلك بترحيل العاملين من بلد الاستقبال بعد الانتهاء من انشاء المشروع، أو قضاء فترة معينة. وقد ارتبط هذا التيار بصيغة «مجتمعات العمل»، حيث يقيم العمال الوافدون في معسكرات منعزلة عن مجتمع بلد الاستقبال، بخاصة في مشروعات التشييد. ولذلك يكون أفراد التيار الآسيوي الحديث أقل ميلاً للاستقرار في البلدان الخليجية.

وقد أفاض الكتاب في تعداد المثالب المترتبة على استشراء العمالة الأجنبية في البلدان الخليجية في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى السياسية، وبخاصة في الأقطار التي يصل فيها الأجانب الى غالبية ساحقة من الوافدين اليها،

ومن قوة العمل الكلية ومن السكان. وتصل هذه المثالب الى عمق النسيج الاجتماعي وتطول مستقبل تطوره. ويكفي أن نذكر هنا كمثالين اضعاف اللغة العربية وتهجينها، وأثر المربيات الأجنبيات على البناء الاجتماعي والثقافي للنشء في البلدان الخليجية. (انظر المرجع رقم (٤)).

ولا يوجد بالطبع سبب واحد يمكن أن نرجع اليه ظاهرة تفشي العمالة الأجنبية. فهناك الظروف الاقتصادية المتردية في بلدان الارسال التقليدية التي تعني استعداد العمالة الآسيوية القديمة لقبول أجور متدنية وظروف عمل قاسية مما يتّسق مع اعتبارات تعظيم الربح التي تحرك القطاع الخاص في حركته غير المحكومة بمصلحة المجتمع الكلية في بلدان الاستقبال. وهناك التواجد التقليدي للآسيويين في بلدان الخليج، وسيطرة قلة منهم على بعض قطاعات الأعمال. وهناك التنظيمات الكفء لتوريد العمالة في البلدان الآسيوية، في مقابل ضعف تنظيم سوق العمل العربي. وهناك ندرة المهارة الفنية في الوطن العربي ككل. وهناك الميل القوي لدى المواطنين الخليجيين لايكال الأعباء الأسرية، بما في ذلك تربية النشء، للخدم. وهناك أخيراً، تخوف بلدان الاستقبال من الآثار السياسية المتصورة في ادخال تيارات اجتماعية وسياسية عربية تخل بالتوازن الملائم من وجهة نظر النخب الحاكمة. كل هذه العوامل تداخلت لتكوين ظاهرة العمالة الأجنبية في البلدان العربية الخليجية.

والحق أن استمرار، وتدعّم، ظاهرة العمالة الأجنبية في الأقطار العربية الخليجية أمر غير مبرر في ضوء مضارها التي استقر عليها الرأي من ناحية، وظهور فساد الحجج، الصريحة أو الضمنية، التي تقدم لتفضيل العمالة الآسيوية على العربية في هذه البلدان. فانخفاض تكلفة العامل الآسيوي وطواعيته بالمقارنة بنظيره العربي، بما يحقق ربحاً أعلى لصاحب العمل الخاص، اعتبار لا يجب أن يطغى على حقيقة أن التكلفة الاجتماعية للعامل الآسيوي أعلى بما لا يقاس من قرينه العربي، بخاصة عندما تصل نسبة العمالة الأجنبية إلى حدود الخطر كما هو الحال في بعض البلدان الخليجية الأصغر. ولا يوجد مجتمع في العالم يطلق اعتبارات الربح الخاص مرسلة، دونما اعتبار للمصلحة العامة. وان كانت طبيعة نمط الملكية في مجتمع ما تعطي للأجانب سيطرة في بعض القطاعات الاقتصادية مما يستتبع، مع تفضيل أصحاب الأعمال غير العرب لعمال من مواطنيهم، المساهمة في تضخم قوة العمل الأجنبية، فقد آن الأوان لتصحيح الاختلال الأساسي بانهاء سيطرة الأجانب على أيّ من قطاعات النشاط الاقتصادي.

ولا يمكن الاعتداد بالقول بأن سوق العمل العربي لا يوفر المهارات اللازمة للاستغناء عن الأجانب. فهذا الإدعاء لا يستقيم بالنسبة للغالبية الساحقة من العمالة الآسيوية التقليدية. فغالبية الآسيويين من شبه القارة الهندية، هم في أدنى فئات المهن والمهارة. وقليل من التعاون العربي يمكن أن يؤدي الى توفير بدائل عربية لقسم

كبير من مهاجري جنوب شرق آسيا، بخاصة في قطاع الخدمات، عن طريق برامج تدريبية قصيرة، أو متوسطة الأجل، لعرب يمكن أن يكونوا أكثر كفاءة في القيام بالأعمال ذاتها. وفي اطار هذا التعاون، يمكن التغلب على القصور التنظيمي في سوق العمل العربي. واذا كان الهدف من صيغة «مجمعات العمل» هو التقليل، الى أبعد مدى، من الانعكاسات الاجتماعية والسياسية المحتملة لوجود عمالة عربية في البلدان العربية الخليجية، فان التساؤل يثور حول جدوى مشروعات التحديث التي تتمّ هكذا بمعزل عن باقي المجتمع، دونما تأثير يذكر على تدريب وتطوير القوى البشرية المواطنة أو العربية، بما يؤدي لاستمرار الحاجة الى العمالة الأجنبية. واذا كان اللجوء الى غير العرب يحمي النخب السياسية الحاكمة مما قد يجلبه العرب الوافدون من متاعب سياسية، فقد آن الأوان لأن تتحقق هذه النخب من أن مصدر المتاعب كامنٌ في بناء القوة وشكل الحكم بها، كما في البيئة المحيطة بها. وأنّى لها أن تهرب من قدرها السياسي؟ أما الاحتجاج بأن استقدام بعض الأجانب يتم في دائرة الاسلام، فلا ينفي ضرورة ترتيب أولوية للعربي المسلمٍ على المسلم غير العربي. بل ان الاعتبارات القومية، والقطرية أيضاً، تقضي باعطاء أولوية للعربي المسيحي على المسلم غير العربي.

اذاً ليست مشكلة استشراء العمالة الأجنبية في البلدان الخليجية مستعصية على الحل. وليس تقليل الاعتماد البالغ على الخارج

لاستئجار العمل في هـذه البلدان بمستحيل أيضـاً. فليس من المحتم أن تستمر بلدان الخليج في النمو الاقتصادي بالمعدلات، أو الأنماط، التي سادت في النصف الثـاني من السبعينات. وعسى أن تتمخض الهزة النفطية في الثمانينات الأولى عن أنماط نمـو اقتصادي أكـثر رشداً في هـذه البلدان، بما في ذلـك اعتماد أقـل على التقـانة كثيفة العمل والعمالة الوافدة عموماً، بخاصة عندما تعود العائدات النفطية الى الزيادة، كما هو متـوقع. ومن الممكن أن تلعب القـوى البشريـة المواطنـة دوراً أكثر فعـالية في المجتمعـات الخليجيـة، اذا الـتزمت النخب الحاكمـة بتعديـل نسق الحوافـز المجتمعي لاعلاء شـأن العمل الخـادم لرقي المجتمـع وتنمية قـدراته الـذاتيـة، مـاديـاً ومعنوياً. ومن الواجب أن يقوم جهد جاد في هـذه الأقطار لتقليـل العـمالة الأجنبيـة لحساب العـرب، مادامت هنـاك حـاجـة لعـمالـة وافدة، يتوقع أن تستمر على نطاق واسـع لفترة غـير قصيرة. وكـل هذا في الواقع ممكن في اطار النخب السياسية القائمة. ولكن الحل النهائي لمشاكل العمالة الوافـدة في البلدان الخليجية رهن بتغيـيرات جوهرية في النخب السياسيـة، في هذه البلدان وفي الـوطن العربي عـامـة، بمـا يمكن من البـدء في مشروع قـومي للتنميـة. في هـذه الحالة، لن تكون البلدان الخليجية في مأزق «النمو فوق الطاقـة»، وستـتزاوج الموارد العربية بمـا يحقق أعـلى عـائـد تنمـوي لصـالـح العرب، على شواطىء الخليج وفي الغرب منه.

ومنـذ بـدء سـوق النفط العـالمي في التـدهـور في الثـمانينـات

الأولى، ظهرت توقعات بأن العمالة الوافدة لا بـد ستنخفض بشدة في بلدان الاستقبـال النفطيـة. وكـان المنـطق وراء ذلـك بسيـطاً: العـائدات النفـطية هي محـرك الاقتصـادات النفـطيـة، ومـادامت العائدات قد انخفضت بشكل واضح، فلا بـد أن يؤدي ذلك الى تـدني النشاط الاقتصـادي ومن ثم تقليل العـمالـة الـوافـدة. وقـد ازدادت هذه التوقعات تكراراً وقتامة كلّما تداعى سعر النفط أكثر. والمنطق جذاب لبساطته. وقد غذى هـذه التوقعـات بعض تقاريـر صحفية عن المشاكل الاقتصادية أو التخلص من العمالة في البلدان النفطية، اعتمـد عليها البعض دون تـدقيق. ولكن المنطق البسيط كثيـراً ما يكـون خادعـاً في مواجهـة ظواهـر اجتماعيـة ـ اقتصاديـة مـركبة. فعـلى خـلاف الحـال في ليبيـا، حيث يبـدو أن انخفـاض العائدات النفطية أدى فعـلاً الى انخفاض ضخم في حجم العـمالة الوافدة، لا نستطيع تحديد مداه بدقـة لعدم تـوفر البيـانات، فـانه يبدو ان البلدان العربية الخليجية لم تخبر انخفاضاً في العمالة الوافدة خـلال النصف الأول من الثمانينـات، عـلى الـرغم من انخفـاض ضخم في العـائـدات النفـطيـة، وفي حجم الانفـاق الحكـومي في غالبية البلدان الخليجية، وعلى وجـه خاص في السعـودية. (انـظر المرجع رقم (٥)). ولكن ما حدث في الواقع كان أن تباطـأ معدل النمو في حجم العمالة الوافدة ككل.

ويرجع هذا الى أن نمط استخدام عائدات النفط في ليبيـا كان يـترتب عليـه، في ظـروف هـذا البلد، ضرورة أن يـتـرجم نقص

العائدات في ابطاء النشاط الاقتصادي، وأن يترجم بواسطة السلطة الى الاستغناء عن العمالة الوافدة. أما في البلدان العربية الخليجية، فقد كان هناك دائماً «احتياطي كبير» بين قيمة العائدات والمدخلات المطلوبة لمستوى النشاط الاقتصادي السائد. وقد تفاوت هذا الاحتياطي من قطر خليجي لآخر، والكويت هي المثال الأوضح على نجاح سياسة الاستثمار الخارجي في تأمين البلد غوائل تقلبات سوق النفط. ولذلك فان انخفاض عائدات النفط بشدة لم يؤد الى وقوع أزمة اقتصادية في البلدان العربية النفطية كما أشرنا. ولكن الأهم من ذلك أن آليات اجتماعية واقتصادية متباينة أدت الى أن يكون تأثر مستوى التشغيل الكلي للعمالة الوافدة بتباطؤ النمو الاقتصادي ضئيلاً. فهناك قبول قطاعات واسعة من العمالة الوافدة بأجور ومزايا أقل في السنوات الأخيرة في مقابل الاستمرار في بلدان الاستقبال. وهناك طبيعة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي حيث يمكن أن يؤدي صرف النظر عن بعض مشروعات عالية التكلفة الرأسمالية الى تقليل العمالة الوافدة بعدد محدود، في حين يؤدي مشروع خدمي قليل التكلفة الى استقدام عدد كبير من الوافدين، كما يمكن أن يدخل بلد صغير آلافاً جداً من خدم المنازل دون أي تكلفة رأسمالية.

ولكن يبدو مؤكداً أن نصيب غير العرب في العمالة الوافدة إلى البلدان العربية الخليجية ظل يتناقص عبر النصف الأول من الثمانينات، حتى يقدر أن العدد المطلق للعرب الوافدين إلى

الكويت بدأ في الانخفاض عام ١٩٨٥ . وإذا استمرت الاتجاهات المشاهدة، فلن تنقضي الثمانينات إلّا والأجانب يشكلون غالبية قوة العمل الوافدة في الكويت. وبذلك تخسر العمالة العربية المهاجرة أحد معقليها التقليديين في دول مجلس التعاون الخليجي. وعندنا أن استشراء العمالة الأجنبية هو من أهم قضايا الهجرة للعمل في الوطن العربي في المستقبل المنظور.

والعراق حالة فريدة بين بلدان الاستقبال العربية. فالنظام الحاكم في العراق يتبنى توجهاً قومياً يتضمن، من حيث المبدأ، اطلاق حرية الدخول للعرب ومساواة العربي الوافد بالمواطن العراقي في الحقوق والواجبات. ويعني ذلك عدم فرض قيود على العمل أو الاقامة أو التملك للعرب الوافدين الى العراق، ويعني أيضاً أن يخضع العربي الوافد للنظم المطبقة على المواطنين، بما في ذلك الحصول على اذن بالمغادرة مثلاً. وقد طبق العراق هذه المبادىء فعلاً الى حد كبير، ولكن بصورة خاصة تجاه المصريين، مما أدى لأن يصبح العراق بلد الاستقبال الأول للمهاجرين المصريين، رغم بدء الهجرة المصرية الى العراق متأخرة، بالمقارنة بليبيا والبلدان الخليجية. وكذلك استقبل العراق أعداداً محدودة من غير العرب للعمل في مشروعات انشاءات البنية الأساسية وإقامة المنشآت الاقتصادية في اطار خطة التنمية. فقد قدر عدد المصريين العاملين في العراق بما يربو على المليون في الثمانينات الأولى، وان كانت أفضل التقديرات المتاحة تشير الى أن العدد لا

بد وأن يكون أقل من المليون، وربما لم يتعد النصف مليون، حول منتصف الثمانينات. وقد كان أحد العوامل التي ساهمت في تضخم الهجرة المصرية الى العراق، هو حاجة قطاعات النشاط الاقتصادي إلى عمالة بديلة لتلك التي تم سحبها إلى جبهة الحرب. ويتوقع أن يكون قد غادر العراق عدد كبير من المصريين بدءاً من أواخر ١٩٨٥ نتيجة لاشتداد الضائقة الاقتصادية وتضييق السلطات على تحويل النقد الأجنبي الى الخارج.

وقد اتّسمت هجرة المصريين الى العراق بخصائص لم تجعل منها خبرة مجزية. فكان كل المهاجرين تقريباً من الذكور صغار السن نسبياً، وكانت نسبة الكفاءات فيهم ضئيلة، وغلب عليهم الأصل الريفي. ولما كان الدخول الى البلد غير مقيد، فقد كان العراق هو محط اختيار الراغب في الهجرة من مصر، والذي لم يتمكن من السفر الى أحد الأقطار الخليجية الأغنى. وسافر الكثير منهم دون مشروع محدد للعمل، مما حمّل الهجرة عنصر مخاطرة كبير. وانتهى كثير من المهاجرين في ظروف عمل ومعيشة شاقة دون تحقيق تراكم مالي شاف. ولكن سوء الأحوال الاقتصادية في مصر، وبخاصة بالنسبة للباحثين عن عمل لأول مرة، ساهم في استمرار تيار الهجرة الى العراق.

وكما تكيّف الحرب المستعرة الآن جميع نواحي الحياة في العراق، فان لها تأثيراً مهماً على الهجرة للعمل هناك. فعلى الرغم من اشتداد الضائقة الاقتصادية، والتي ساعدت كما رأينا على عودة

أعداد كبيرة من المصريين من العراق منذ نهاية عام ١٩٨٥، فانه ستبقى في العراق حاجة الى حد معين من العمالة الوافدة للوفاء بمتطلبات النشاط الاقتصادي في ضوء غياب جزء مهم من قوة العمل العراقية في جبهة القتال. وستجد السلطات العراقية من الوسائل ما يكفل تحقيق هذا الغرض، عن طريق هجرة المصريين أو غيرهم. وهناك علامات على زيادة هجرة السودانيين الى العراق مؤخراً. ولذلك فان انتهاء الحرب، دون تحسن الظروف الاقتصادية، لا يتوقع أن تؤدي لزيادة مهمة في الهجرة الوافدة إلى العراق نتيجة لعودة العراقيين الى قوة العمل المدنية. أما تحسن الأوضاع الاقتصادية، ولو مع استمرار الحرب، فقد يدفع النشاط الاقتصادي لدرجة تستلزم عمالة وافدة اضافية. ولكن تركيب هذه العمالة سيتوقف على نمط الرواج الاقتصادي الذي سيتبلور. فقد كانت الخبرة ان العراق اعتمد على الشركات الأجنبية، والعمالة غير العربية، في مشروعات الانشاء والتصنيع الضخمة التي قام بها، قبل الحرب وأثناءها. والخلاصة أن العراق سوق عمل شديد التطير، بمعنى أنه يمكن أن يستغني عن أعداد كبيرة، أو يستقبل أعداداً كبيرة من قوة العمل الوافدة، نتيجة لتطورات يصعب التكهن بها مسبقاً. ولذلك فان الهجرة الى العراق ستبقى أكثر تيارات الهجرة للعمل تقلباً في الوطن العربي. وينعكس ذلك على الهجرة من مصر بوجه خاص، باعتبارها بلد المنشأ الأساسي للهجرة الى العراق في المرحلة الحالية.

أما الأردن، فهو همزة الوصل بين مجموعتي بلدان الاستقبال والارسال العربية كما أسلفنا. وبالنظر الى ندرة الموارد الطبيعية في الأردن، فقد تبنى الأردنيون والفلسطينيون استراتيجية الاستثمار البشري بالتركيز على التعليم والتدريب. ونتيجة لذلك، فقد مثل الأردن مورداً مثالياً للمهارات والكفاءات التي دخلت مجال العمل في البلدان الخليجية، حتى قبل الفورة النفطية. وراجت الهجرة للعمل في البلدان النفطية في النصف الثاني من السبعينات. ولما كان المهاجرون من الأردن مرتفعي المهارة والتأهيل، فقد كانت مدخراتهم مرتفعة نسبيا مما أنتج حالة من الرواج الاقتصادي القوي في بلد المنشأ بخاصة في قطاع التشييد. وقد أدى هذا الرواج، وتركز القوى العاملة الأردنية في الشرائح العليا من الهيكل المهني، الى نشوء طلب على العمالة الوافدة بخاصة في المستويات الأدنى من المهن والمهارة. وقد انعكس ذلك على تنظيم سوق العمل الأردني، حيث أعطيت تسهيلات للعمالة الوافدة، خصوصاً من مصر، عن طريق اعفائها من تأشيرة الدخول وتصريح العمل في وقت اشتداد الطلب على العمل في السوق المحلية، وبوجه خاص في قطاع الزراعة. كذلك استقبل الأردن عمالة أجنبية بخاصة في قطاع الخدمات.

ولكن الانحسار الاقتصادي في البلدان النفطية في الثمانينات الأولى كان شديد الوقع على الاقتصاد الأردني، فتباطأت الهجرة الجديدة الى البلدان الخليجية، وظهرت بوادر عودة للمهاجرين

السابقين، كما تضاءلت موارد الأردن من المعونة الخارجية. وبدأ الأردن يعاني انكماشاً اقتصادياً، وتفاقمت مشكلة البطالة بين المواطنين وخصوصاً عالبي التأهيل. وتمت العودة الى تنظيم أكثر احكاماً للعمالة الوافدة، فأعيدت تصاريح العمل، وزيد من رسومها، ويتوقع أن يزيد سوق العمل الأردني ضيقاً في وجه العمالة الوافدة. ولكن ستبقى حاجة لعمالة وافدة في الأردن في المستويات الدنيا من المهن والمهارة التي لا ينتظر أن يشغلها الأردنيون. وهكذا نجد الأردن في حالة من اختلال سوق العمل يضطر فيها لاستمرار الاعتماد على عمالة وافدة، رغم انتشار البطالة بين المواطنين. ومرة أخرى يتّضح أن هذا الوضع المثير للعجب في الاطار القطري، ما كان لينشأ، أو يعد مشكلة، اذا نظم سوق العمل العربي من منظور قومي.

٣ ـ أقطار الارسال: السعي وراء المال

رغم أن الاقطار العربية الخليجية قد تعرضت طبقاً للتحليل السابق، لمشاكل مجتمعية مهمة نتيجة للاعتماد على العمالة الوافدة في اطار التوظيف الاجتماعي للعائدات النفطية، فانه يبقى أن كل أقطار الاستقبال قد استفادت من الوجود المؤقت لقوة العمل الوافدة على أراضيها في جميع صنوف النشاط الاجتماعي والاقتصادي، كما حددتها سلطات هذه الأقطار. ويعود ذلك الى استئجار قوة العمل، التي لا يقوم بدونها انتاج، من مجتمعات

أخـرى. أما تلك المجتمعـات، فانها ارتضت أن تتنـازل عن قـوة العمـل هذه لقـاء المـال. ولعله لم يميـز مـواطني، وسلطات بلدان الاستقبال العربيـة، في مواجهـة ظاهـرة الهجرة للعمـل في الأقطار النفـطية، الا السعي وراء نصيب من عـائدات النفط. وربمـا كان ذلك السعي المحموم وراء المـال النفطي طبيعيـاً في ضوء الضـائقة الاقتصـادية التي تعـاظمت في البلدان العربيـة غـير النفـطيـة منـذ السبعينات، والضغوط الاقتصادية الخانقة التي واجهتهـا قطاعـات واسعـة من عامـة الناس في هـذه المجتمعات. ولكن هـذا السعي وراء المال، واستخدام المال المتحقق ذاته، كان لهما آثـار اقتصاديـة واجتماعية مهمـة في بلدان الارسال العـربية. وقـد تفـاوتت هـذه الآثـار من حيث طبيعتها ومـداها، بـين بلد ارسـال عـربي وآخـر حسب درجـة انغماســه في «تصـديــر» العمــل وحسب البيئــة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي قامت فيها ظاهرة الهجـرة للعمل، أو أنبتت فيها آثارها.

وقد ساهمت الأقطار العربية غير النفطية في قوة العمل العربية في الأقطار النفطية بدرجـات متفاوتـة. فقد قـدمت اليمن العربيـة مثـلاً جل قـوة العمل فيهـا لسوق العمـل النفطي، في السعـوديـة بالأساس. بينما هاجر عدد ضخم من المصريين للعمل في الأقـطار العربية النفطية، وبـوجه خـاص العراق، وان لم يمثـل هذا العـدد نسبة كبيرة من قوة العمل المصرية. واحتلت باقي الأقـطار المرسلة لقوة العمل موقعاً دون هذين. ورغم عدم وجود بيانات دقيقة عن

عدد المهاجرين من بلدان الارسال العربية فان التقديرات المبينة في الجدول رقم (٢) تعطي فكرة تقريبية عن مدى مساهمة الأقطار العربية الرئيسية في تزويد سوق العمل النفطي، في مطلع الثمانينات.

جدول رقم (٢)
حجم العمالة العربية المهاجرة من أقطار الارسال العربية

البلد	عدد العمال المهاجرين (بالألف)
مصر	١٣٠٠
اليمن العربية	١٠٠٠
السودان	٣٥٠
الأردن وفلسطين	٣٠٠
اليمن الديمقراطية	١٥٠
تونس	١٠٠
سوريا	٧٥
لبنان	٧٥
المجموع	٣٣٥٠

أما باقي الأقطار العربية، فقد احتلت موقعاً هامشياً في عملية تنقّل العمالة بين الأقطار العربية، أما لصغرها ولوقوعها على أطراف الوطن العربي ولعوائق اللغة، مثل موريتانيا والصومال وجيبوتي. أو لانتمائها الى المغرب العربي الذي تعاني بلدانه من فائض في العمالة ناتج عن قصور امكانات التشغيل في اطار النسق الاقتصادي السياسي القائم. ولكن هذا الفائض وجد له منفذاً تقليدياً في أسواق العمل في الدول الأوروبية الغربية، وبخاصة فرنسا، نظراً للروابط التقليدية مع المغرب العربي منذ الاستعمار. ولذلك، وباستثناء تونس التي هاجر منها عدد كبير نسبياً من مواطنيها للعمل في ليبيا حتى وقت قريب، فان مساهمة مواطني المغرب العربي في العمالة الوافدة للبلدان العربية النفطية كانت شبه منعدمة. وسنتعرض لأقطار المغرب العربي باعتبارها بلداناً مرسلة لقوة العمل العربية في أوروبا الغربية في الفصل التالي.

ولا يقف التفاوت بين بلدان الارسال عند حد الحجم، المطلق أو النسبي، للهجرة. وانما تتباين كذلك خصائص المهاجرين. وحيث ان محور الظاهرة هو نقل قوة العمل من مجتمع لآخر، فان من أهم هذه الخصائص هو مستوى المهارة في قوة العمل المهاجرة. ولا تتوفر بيانات دقيقة عن هذا الموضوع. ولكن لعل الأردن (وفلسطين) يحتل قصب السبق في ايفاد العمالة الماهرة بين البلدان العربية، بينما خرج المهاجرون المصريون من جميع فئات المهن والمهارة. وكانت الغالبية الساحقة من مهاجري اليمن

من العمال غير المهرة. ونتصور أن السودان كان حالة وسطاً بين الأردن ومصر، وكانت اليمن الديمقراطية وسطاً بين مصر واليمن العربية أيضاً في نسبة المهارة بين مهاجريها.

ونظراً لأهمية البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية للمناقشة السليمة لظاهرة الهجرة للعمل وآثارها، فانه تجدر الاشارة الى أن الظروف الابتدائية، والتطورات الاجتماعية ـ الاقتصادية، في بلدان الارسال تباينت بشدة. ولنضرب بعض الأمثلة. فالاقتصاد المصري لا شك أكبر اقتصادات أقطار الارسال وأكثرها تنوعاً، وقوة العمل فيه تزيد عن عدد السكان في كثير من الأقطار العربية، وتمتلك اضافة، معيناً مهماً من الخبرة والكفاءة المتقدمة في مجالات الاقتصاد المختلفة. وعلى النقيض، نجد اقتصاداً بدائياً وقوة عمل صغيرة نسبياً تفتقر الى الخبرات والمهارات المتقدمة في اليمن العربية. كذلك اجتاحت مصر موجة ضخمة من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي منذ رحيل عبدالناصر، استهدفت اعادة ادماج مصر في النسق الاقتصادي ـ السياسي الغربي تحت راية الانفتاح الاقتصادي. ورغم ان كل الأقطار العربية قد انفتحت، بشكل أو آخر، خلال الفترة نفسها، فلقد نجمت عن الانفتاح في مصر آثار اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى، وتفوق في تقديرنا آثار الهجرة للعمل عدة مرات. وفي المقابل، يمكن القول ان الهجرة للعمل بالخارج كانت العامل الأهم في انتاج التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في اليمن العربية.

وهكذا نجد أن التباين في البيئة المجتمعية لظاهرة الهجرة للعمل في بلدي الارسال الرئيسيين جد مهم.

وفي الواقع فان كلاً من بلدان الارسال الباقية كانت له ظروفه الخاصة التي كيّفت طبيعة الهجرة للعمل وآثارها. فالأردن اقتصاد قليل الموارد يعتمد على الخارج، وكانت الهجرة للعمل أحد المنافذ الحيوية للاستفادة من قوة العمل عالية التأهيل فيه. والسودان كان يرزح تحت نظام حكم فاسد ومدمر لم تنكشف غمته الا بعد أن قارب يقضي على الاقتصاد السوداني. ورغم أن اليمن الديمقراطية تصدر قوة العمل على نطاق يماثل اليمن العربية، في المنظور النسبي، إلاّ أن اختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ـ السياسي في شطري اليمن أفرز نتائج متباينة للهجرة. (انظر المرجع رقم (٣)).

وقبل أن نتقدم لمناقشة وقع الهجرة للعمل على بلدان الإرسال العربية، نود أن نذكر القارىء بما قلنا من أن عدد المهاجرين، أو نسبتهم لقوة العمل المحلية، في نقطة زمنية معينة، لا يعبر عن المدى الحقيقي لانتشار الهجرة في المجتمع. فهناك تغير المهاجرين الناجم عن الطبيعة المؤقتة للهجرة، وهناك معولو المهاجرين. فإذا أخذنا حالة مصر كمثال، فإن عدد مرات الهجرة للعمل في منتصف السبعينات يقدر بقرابة ثلاثة أمثال تقدير عدد المصريين العاملين في البلدان النفطية في مطلع الثمانينات. وإذا أخذنا في الاعتبار تقدير عدد معولي المهاجرين، تبين أن حوالى ثلث سكان

مصر تعرضوا للهجرة بصورة مباشرة. هذا اضافة إلى مؤشرات مجتمعية تتفاعل في تكوين المناخ الاجتماعي والاقتصادي العام في بلد المنشأ، مثل وجود كم ضخم من التحويلات النقدية للعاملين في الخارج يتنافس مع الدخول المحلية على السلع المعروضة، دون أن يقابله انتاج سلع وخدمات، مما يساهم في ارتفاع الاسعار.

كذلك تجدر الاشارة إلى أن التحليلات الاقتصادية المدرسية، المشتقة من نظرية التجارة الدولية، والقاضية بأن في الهجرة الدولية للعمل منفعة مشتركة لكل من بلدان المنشأ والاستقبال، هي عاجزة تماماً عن توفير إطار نظري لمناقشة الهجرة للعمل في الوطن العربي بخاصة من منظور أقطار الإرسال. فالشروط اللازمة لانطباق النظرية، مثل المعرفة الكاملة بظروف السوق وحرية التنقل وسيادة آلية السوق، لا وجود لها على أرض الواقع العربي. وليس من عجب إذاً إن خابت النتائج التي تقضي بها النظرية. وعلى سبيل المثال، لم تسحب الهجرة للعمل المتعطلين من بلدان الارسال. فالمعلومات المتاحة تدل على أن كل المهاجرين تقريباً إلى البلدان النفطية كانوا يشتغلون في أقطار المنشأ قبل الهجرة. بل ان معدلات البطالة ارتفعت في بعض بلدان الارسال، خلال فترة رواج الهجرة.

وربما كانت انتقائية الهجرة للعمل من أهم محددات وقعها على بلدان الارسال. فبداية، يكون المهاجرون في المقام الأول

ذكوراً في سن العمل، نظراً لأن الهجرة إلى البلدان النفطية هي في غالبيتها الساحقة مؤقتة، والذكور هم عماد النشاط الاقتصادي والفعل الاجتماعي ـ السياسي في البلدان العربية. كذلك من المعروف أن العناصر الأكثر حركية، على نفس المستوى المهني أو المهاري، تكون هي الأقدر على الهجرة أولاً، نظراً لأن الهجرة تنطوي على قدر من المغامرة ولزيادة العرض على الطلب في سوق العمل العربي. وحتى إذا شملت الهجرة للعمل كل فئات المهن والمهارة، كحالة مصر، فإن نسبة الكفاءات العالية والمهارات الفنية بين المهاجرين تكون أكثر من تمثيلها من قوة العمل الكلية. ومحصلة هذه الاعتبارات أن قوة العمل المهاجر إلى البلدان العربية النفطية، حتى ولو لم تمثل نسبة كبيرة من قوة العمل في بلد الأصل، تكون من أكثر قطاعات قوة العمل والسكان فعالية وقدرة على المساهمة في الانتاج والمشاركة في التغيير الاجتماعي ـ السياسي في بلدان الارسال. ويعني هذا أن الأثر الكيفي لغيابها عن بلدان الارسال هو أقوى بكثير مما يوحي به وزنها الكمي إلى قوة العمل أو السكان، ولا يمكن أن ينطوي إلّا على خسارة جسيمة لإمكانية الانتاج والتنمية في بلدان الارسال بخاصة في الحالات التي يصل فيها الأمر إلى تصدير غالبية قوة العمل كما في اليمن العربية.

فتصدير قوة العمل ينطوي على ضخ صاف للقوة البشرية من بلدان الارسال، أي عنصر الانتاج الذي لا يتم انتاج من دونه. وإذا أنشأنا تشبيهاً بيولوجياً، فإن تصدير قوة العمل يقارب عندنا

فقر الدم. ولا بد أن يترتب على فقر الدم أن يضعف الجسم كله. فما بالك لو أقدم شخص ما على بذل كثير من دمه، ولو لقاء المال؟ لقد كان هذا هو حال مجتمعات الارسال العربية منذ منتصف السبعينات. فعلى ماذا حصلت بالمقابل؟

لقد كانت تحويلات العاملين في البلدان العربية النفطية إلى بلدان الاستقبال مصدراً ضخماً للعملات الأجنبية، فتح شهية أنظمة حكم تفتقر إلى مشروع وطني للتنمية. فقد كانت هذه التحويلات عاملاً أساسياً في مواجهة فجوة النقد الأجنبي التي عانت منها أقطار الإرسال نتيجة لعدم وفاء الانتاج المحلي بجميع احتياجات المجتمع. وقد نمت تحويلات العاملين إلى بلدان الارسال بسرعة في النصف الثاني من السبعينات. فقفزت في بلدان الارسال الخمسة الرئيسة من حوالى مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى ما يزيد عن الخمسة مليارات عام ١٩٨٠، طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي عن موازين المدفوعات. وبلغت تحويلات العاملين بالخارج كميات ضخمة من النقد الأجنبي، وهو مورد نادر في اقتصادات دول الارسال، اضافة إلى تمثيلها لنسب كبيرة من الكميات الاقتصادية الأخرى، كما يتضح من الجدول رقم (٣).

ومن هذه البيانات يظهر أن تحويلات العاملين في الخارج كانت مؤثراً ضخماً على الاقتصاد الكلي في اليمنين. وحتى في حالة

جدول رقم (٣)
تحويلات العاملين في الخارج في عام ١٩٨٠

البلد	القيمة (مليون دولار)	النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	النسبة المئوية من عجز الميزان التجاري(١)
مصر	٢٧٩٢	١٢	٩١
اليمن العربية	١٠٦٩	٤١	٦٤
الأردن	٦٦٣	٢٣	٤٣
اليمن الديمقراطية	٣٢٧	٤٩	٥٣
السودان	٢٠٩	٣	٤٨

(١) الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات السلعية.

بلد كمصر حيث لم تقابل التحويلات إلّا نسبة صغيرة من حجم الاقتصاد الكلي، إلّا أنها كادت تسدّ كل العجز في الميزان التجاري. وعليه فإن تحويلات العاملين كانت، ولا ريب، إنقاذاً كبيراً للسلطات الاقتصادية في بلدان الإرسال. ولكن ليس هذا فصل القول.

فتحويلات العاملين، كما هو متفق عليه الآن، ظاهرة خارجة

عن الاقتصاد المحلي. فهي عائد مالي لا يترتب على انتاج في الداخل، مما يجعل منها مصدر تمويل غير مضمون لكونه يعتمد على التطورات الاقتصادية في مجتمعات غير بلدان الارسال. وتالياً فإن الاعتماد على التحويلات كمورد اقتصادي يُخضع بلد الارسال لتقلبات اقتصادية لا قبل له بالتحكم فيها، مما يضعه تحت رحمة سوق العمل الخارجي. وقد خبرت بلدان الارسال هذا الجانب المر للتحويلات، حتى تناقصت مبالغها منذ بداية الثمانينات. وهو اتجاه متوقع له أن يستمر. ورغم أنه كثيراً ما يقال إن التحويلات تسد عجز الميزان التجاري، فإنها في الواقع تساهم في زيادة الاستهلاك والاستيراد من الخارج، وبذلك فإن التحويلات تساعد على تضخم عجز الميزان التجاري. وعندما تقل التحويلات، فإنه لا يكون متاحاً الاستمرار على النمط الاستهلاكي نفسه، ذي المحتوى الاستيرادي المرتفع، والذي تدعم خلال فترات ارتفاع التحويلات، إلاّ عن طريق الاقتراض أو المعونة. وكلاهما طريق للتبعية والبوار الاقتصادي. وهذا هو ما حدانا للتحذير من «فخ التحويلات» الذي تبلور بأجلى صوره في التطور الاقتصادي لليمن العربية منذ مطلع السبعينات. (انظر المرجع رقم (٣)).

وقد أوردنا منذ البداية معيار حكمنا على واقع ظاهرة الهجرة، وهو «التنمية»، ومن محاورها الأساسية التنمية البشرية وبناء القدرة الذاتية في التقانة والانتاج. ومن هذا المنظور، يأتي حكمنا على

الهجرة للعمل شديداً. فتشير المعلومات المتاحة إلى أنه لم يترتب على الهجرة إلى البلدان النفطية اكتساب لمهن أو مهارات متقدمة على نطاق واسع في بلدان الارسال، بل إن الأكثر احتمالاً كان قبول المهاجرين الأعلى تأهيلاً في بلدان الاستقبال لأعمال أقل من المستوى المهني والمهاري من قدراتهم. والمعروف أن البلدان النفطية، وبخاصة الخليجية، كانت تقصّر فرص التدريب على مواطنيها. كذلك كانت الهجرة، بطبيعتها الانتقائية، تساهم في تعميق نقص المهارات والكفاءات في بلدان الارسال، مما ساعد على تدني المستوى المهاري في هذه البلدان، وبخاصة في ضوء ضعف وقصور نسق التعليم والتدريب فيها. وقد ترتب على هذا اضعاف للطاقة الانتاجية لاقتصادات بلدان الارسال. بل وصل الأمر في بعض الحالات القصوى إلى تدهور الأصول الانتاجية ذاتها، نظراً لعدم توفر قدرة العمل اللازمة لصيانتها، كتدهور المدرجات الزراعية في اليمن العربية.

وقد تكون كل هذه النقائص محتملة، إذا كانت تحويلات العاملين في الخارج قد استغلت في تطوير الطاقة الانتاجية في بلدان الاستقبال، بما يعدّل تلك الآثار السالبة على القدرة الانتاجية الذاتية. ولكن هذا أيضاً لم يحدث، إذ تدل المعلومات المتاحة على أن الغالبية الساحقة من مدخرات العاملين في الخارج قد استخدمت في أغراض الاستهلاك أو اقتناء السلع المعمّرة أو تملّك الأراضي والمساكن. أما القليل الباقي فقد تباينت

استخداماته من قطر عربي لآخر. فبينما تشير الدراسات مثلاً إلى ميل المهاجرين العائدين في مصر إلى إيداع مدخراتهم النقدية بالمصارف، قام استثمار محسوس في بعض الصناعات الصغيرة في اليمن العربية. ويرجع هذا الفرق في تقديرنا لكون الهجرة للعمل من اليمن الغربية أقدم وأطول في المتوسط، بالمقارنة بمصر، مما يعطي المهاجر اليمني العادي فرصة أفضل للإدخار وربما اكتساب حرفة فنية متوسطة. كما أن بدائية النشاط الاقتصادي، وضعف البيرقراطية في اليمن العربية، بالمقارنة بمصر، فتحا المجال لاستثمارات فردية متنوعة، دونما حاجة إلى قدرة تنظيمية ضخمة. وعليه فإنه يمكن القول إن الهجرة للعمل في البلدان النفطية لم تدعم القدرة الانتاجية لبلدان الإرسال بما يمكن أن يعدّ مساهمة ايجابية في مشروع للتنمية.

وليس هذا الحكم قدحاً في المهاجرين كأفراد. فالمهاجرون للعمل تصرفوا بأسلوب عقلاني في حدود الظروف المحيطة بهم، قطرياً وعربياً. كانوا يعانون داخل أقطارهم من أوضاع اقتصادية تعسة لم تمتلك النخب الحاكمة مشروعاً لتغييرها، بل رحبت بالهجرة من الأوطان. وفي المحيط العربي، توفرت فرص للإشباع الاقتصادي ما كان هناك منطق للإعراض عنها. وأكثر من هذا، فإن الدراسات، في حالة مصر، تبين أن أنماط سلوك المهاجرين في مجالات الاستهلاك واستغلال المدخرات لم تكن تختلف جذرياً عن غير المهاجرين. وهذا أمر متوقع بوجه عام. إذ ان الخبرة العالمية في

مجال الهجرة للعمل تشير إلى أن سلوك المهاجرين، وبوجه خاص أنماط استهلاكهم واستغلال مدخراتهم، تنضوي تحت التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي القائم في مجتمع الإرسال عند العودة إليه. فلا المهاجرون يكونون مؤسسات مجتمعية ضخمة ولا يشكل أي من سواد المهاجرين، وحده، قوة اقتصادية كبرى، ومن ثم لا يكون أمام أي من المهاجرين العائدين المبعثرين في مجتمع الارسال، والذي يملك في الأغلب الأعم قدراً محدوداً من المدخرات، إلّا أن يتصرف، كالآخرين، في حدود الضوابط الاجتماعية القائمة. ولذلك، فإن المهاجرين العائدين في حالة مصر مثلاً تبنوا أنماط السلوك الاجتماعي - الاقتصادي السائدة، والتي شكلتها قوى مجتمعية أعتى بكثير من الهجرة للعمل، ممثّلة بالانفتاح الاقتصادي. وقد لا يتيسّر تطبيق ذلك التحليل على حالة اليمن العربية حيث قد يصعب العثور على جزء مهم من قوة العمل لم يساهم في الهجرة، وحيث اعتبرنا أن الهجرة كانت المؤثر الأهم في التغير الاجتماعي - الاقتصادي. ولكن يبقى التحليل مناسباً لوضع بلدان الاستقبال العربية عامة، حيث تنطبق صفتا الصغر والتبعثر على مدخرات المهاجرين، حتى في حالة اليمن. والواقع أنه ندر في تاريخ الهجرة الدولية للعمل إن أمكن تعبئة تحويلات العاملين بواسطة السلطة المركزية. والمثل الوحيد على النجاح في هذا المضمار هو دول شرق آسيا، حيث كانت الحكومة طرفاً أصيلاً في عملية الهجرة للعملْ في الخارج، أو شريكاً قوياً

للشركات المتحكمة في تشغيل المواطنين خارج البلاد. ولا يعني هذا بالضرورة أن تعبئة سلطات بلدان الإرسال لمدخرات المهاجرين كانت ستنطوي، بالضرورة، على نفع اقتصادي أعم. فليست هذه السلطات مشهورة بالرشاد الاقتصادي.

والواقع أن قائمة المضار الاجتماعية ـ الاقتصادية التي نسبها الكتاب إلى الهجرة للعمل على أقطار الاستقبال العربية تكاد لا تنتهي. من تدهور قيمة العمل المنتج وإعلاء شأن التكاثر المالي والاقتناء المادي؛ ومن مشقة يتحملها المهاجر وأفراد أسرته، سواء صحبوه أم بقوا وراءه؛ ومن المساهمة في زيادة الإفقار النسبي للفئات الدنيا في المجتمع التي استفادت من الهجرة بدرجة أقل من الشرائح الأكثر حظاً في التقسم الاجتماعي؛ ومن الإضافة إلى معدلات ارتفاع الأسعار مما ساعد ـ مرة أخرى ـ على تضييق الخناق على محدودي الدخل؛ ومن إحداث صدع رأسي عبر الشرائح الاجتماعية بين من استطاع الهجرة، ونجا من براثن الأزمة الاقتصادية، وبين من لم يستطع؛ ومن تبني المهاجرين إلى الأقطار الخليجية لقيم وأنماط سلوك محافظة. وعندنا أن الهجرة للعمل في الأقطار النفطية ساهمت في كل هذا.

إن الهجرة للعمل مثّلت، ولا شك، طاقة نجاة فردية لبعض المعسرين في بلدان الإرسال العربية. فمن تمكّن من الهجرة، لفترة طويلة نسبياً، وإلى بلد نفطي غني، فقد وجد حلاً لبعض من مشاكله الاقتصادية، أو الكثير منها إذا كان ذا كفاءة عالية أو سعيد

الحظ. ولكن هذه الحلول الفردية لم تتبلور في دعم واضح لمشروع التنمية يدعم الرفاه الجمعي لكل مواطني بلدان الأصل في الأجل الطويل. وما كان ممكناً لهذا أن يحدث في ظل النخب الحاكمة في هذه البلدان، التي لم تجد في الهجرة للعمل إلاّ فرصة لانسياب تحويلات العاملين في الخارج في نطاق التنظيم الاقتصادي الذي أتت به، واتساقاً مع المنطق الاجتماعي قصير الأجل، والقاصر، في دوائر هذا النخب. وعليه يمكن القول إن الهجرة للعمل أحدثت في بلدان الإرسال شرخاً بين الرفاه الفردي والرفاه الجمعي، معيقة بذلك فرصة تبلور فعل مجتمعي من أجل التنمية.

وكما سادت توقعات باستغناء بلدان الاستقبال العربية عن أعداد ضخمة من العاملين الوافدين إليها نتيجة لانخفاض العائدات النفطية، فقد انتشرت تنبؤات وخيمة جداً بالنسبة لبلدان الإرسال التي توقع لها الكثير أن تدخل مرحلة من «الهجرة العائدة» يكون لها آثار اجتماعية واقتصادية ضارة. والمقصود بالهجرة العائدة، بالنسبة لأحد أقطار الاستقبال، هو أن يتناقص رصيد مهاجريه العاملين في الخارج، نتيجة لزيادة العائدين منهم على الخارجين خلال فترة زمنية معينة. ويحدث ذلك طبعاً نتيجة لضيق أسواق العمل الخارجية أو لتغير ظروفها، بحيث يصبح العائد على الهجرة إليها غير مجز. والمتصور أن الهجرة العائدة ستحدث ضغوطاً اقتصادية واجتماعية غير مرغوبة في مجتمعات كانت الهجرة فيها تمثل حلاً للمشكلات الاقتصادية على المستوى

الفـردي، وأيضاً عـلى المستـوى الجمعي، من وجهـة نـظر النخب الحـاكمة. وأهم مثلب للهجـرة العائـدة، في المنظور الأخـير، هـو انخفاض تحويلات العاملين في الخارج.

ولكن كما أوضحنا في الفصل السابق، فإن العمالة الوافدة إلى البلدان العـربيـة الخليجيـة ظلت تـتزايـد في النصف الأول من الثمانينات، وإن كانت العمالة العربية في هذه البلدان قد نمت بقدر أقـل من الزيـادة في الحجم الكلي للعـمالة الـوافدة، نـظراً لـتزايـد نصيب غير العرب. ولذلك فإن حجم الهجرة العائدة الفعلية كان أقـل بكثير من التـوقعات التي سـادت، وما عـاد منها كـان بسبب تـزايد الاعتـماد على العـمالة غـير العربيـة أكـثر من نقص مستـوى التشغيل الكلي. وإذا أخذنا حـالة مصر، فـإن التقديـرات المتاحـة تدل على أنه لم تكن هناك هجرة عائدة حتى عام ١٩٨٥. ولكن في هذا العام عاد من ليبيا حوالى ثلاثـين ألفاً في نـطاق حملة للتخلص من العمالة الوافدة، شملت كـذلك أعـداداً كبيرة من التـونسيين. وحول نهاية العام نفسه يقدر أن أعداداً كبيرة من المصريين عـادت من العـراق، وإن كانت هـذه العودة لا تمثـل استجـابـة للظروف الاقتصـادية المتصلة بعـائدات النفط فقط، كـما أسلفنا في الفصـل السابق أيضاً.

ولذلك، فإن تحويلات العاملين إلى البلدان العـربية المصـدرة لقوة العمل لم تتناقص بشكل ضخم في النصف الأول للثمانينات. وإن كـان يجب الانتباه في هـذا الصدد إلى أن الهجـرة العائـدة قد

تخفي الحجم الحقيقي للإنخفاض في التحويلات مؤقتاً، نظراً لأن المهاجرين العائدين عادة ما يصحبون مدخراتهم الاجمالية عند عودتهم النهائية من الهجرة.

ولا ريب أن وقوع الهجرة العائدة على نطاق واسع يكون له أثر مهم على سوق العمل ومجمل النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في بلدان الأصل. ولا جدال أن هذا الأثر يتوقف أيضاً على الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تقع فيها الهجرة العائدة. ولكننا نعتقد أن الكتابات حول الهجرة العائدة إلى بلدان الارسال العربية ضخّمت من حجمها، وبالغت في تقدير آثارها الضارة. وعلى سبيل المثال، فإن تقديرات معقولة حول الهجرة العائدة إلى مصر في النصف الثاني من الثمانينات تشير إلى أن حجم العودة الصافية المتوقع سنوياً خلال هذه الفترة، لا يتعدى مائة ألف عامل، أي ما يقل عن واحد بالمائة من قوة العمل الكلية في مصر. وإذا أخذنا في الاعتبار أن المهاجرين للعمل في الخارج يأتون من جميع أنحاء البلاد وصنوف الأعمال والمهن، فإنه يجب عدم التهوين من قدرة المجتمع المصري على «امتصاص» هذه الظاهرة، دون هزات ضخمة في سوق العمل والمجتمع ككل. والمثال الواضح على ما نقول هو عودة قرابة الثلاثين ألفاً في حملة إخراج جماعية من ليبيا خلال عدة أيام خلال عام ١٩٨٥. فلم يكن هناك من ظاهرة مجتمعية إلّا الحملة الصحفية حول الموضوع. وحتى هذه لم تدم طويلاً.

٤ ـ تنقل العمالة بين الوطن العربي والغرب المصنع: العلاقة المشكل

لقد قامت بين العرب والغرب علاقة مشكل منذ ظهور الاسلام. فقد هددت الفتوحات الاسلامية الغرب في عقر داره، ثم سطّرت الحروب الصليبية جروحاً غائرة في جسد العلاقة. وعندما عاد الغرب مستعمراً، ممثلاً في انكلترا وفرنسا بالأساس، أصبح النضال ضده قمة الوطنية. ولكن مع ذلك، كان الغرب أيضاً المثل الذي يحتذى، لتملّكه ناصية الطور المهيمن حالياً في الحضارة الانسانية. في المشرق كانت المصنوعات الانكليزية غاية المنى، وفي المغرب كانت باريس سدرة المنتهى. وما زال شيء غير قليل من ذلك قائماً حتى يومنا هذا، حتى بعد أن انقضى الاستعمار السافر، وإن كان مركز الغرب قد انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فلم يغادر جند الاستعمار الأراضي العربية، إلّا بعد أن زُرعت بذور التبعية الثقافية في شكل المؤسسات التعليمية ومناهجها، وفي التقانة السائدة، وفي التشريع والإدارة. وظل التقدم منذ ذلك الحين يعني اللحاق بالغرب، تقانياً وحضارياً، حتى تحت ظل الأنظمة التي عادت الغرب سياسياً إلى درجة التحريم. وليست هذه سمة عربية فقط. فالنمط الثقافي الغربي يسود العالم كله. وتزداد قدرته على التغلغل في الكيانات المجتمعية ونفوس الأفراد، بتنامي الإمكانات الانتاجية والترويجية للسلع وأنماط الحياة الغربية. ولا يتسنى لأي مجتمع مقاومة التبعية الثقافية

للغرب إلّا بالتسلح بثقافته الذاتية بالدرجة التي تفرز هويّة متكاملة ناضجة. ولكن هذا لا يكفي، فمن دون قدرة ذاتية في الثقافة والانتاج، يستحيل أن تتبلور ثقافة ذاتية قوية ومتطورة. وبهذا يكمن شرك التبعية في سيطرة الثقافة والتقانة والانتاج القادمين من الغرب على معالم الحياة في البلدان العربية. ويؤدي لأن تندمج بلدان الوطن العربي في النظام الاقتصادي العالمي من موقع تابع لمركزه في الدول الغربية المصنّعة. ويعني هذا الاندماج التابع أن تكون العلاقة غير متكافئة، يستغل فيها المركز الأطراف لتقوية هيمنته على النظام الاقتصادي العالمي. وتكيّف علاقة التبعية هذه تنقّل القوى العاملة بين البلدان العربية والغرب المصنّع.

ويظهر ذلك بأجلى ما يكون في مجال الكفاءات العالية. وقد كانت النتيجة الحتمية لتبنّي النموذج الغربي في جهود التحديث في البلدان العربية، أن قام اعتماد بعيد المدى على البلدان الغربية المصنّعة في تصميم وتنفيذ الغالبية العظمى من المشروعات الكبرى. وقد عنى ذلك ضرورة استقدام كفاءات عالية من هذه البلدان للقيام بهذه المهام، مقابل تعويضات مالية ضخمة وثمن غير مباشر، أضخم، يتمثّل في تعميق التبعية. وإذا كان فتح الأسواق الجديدة من أهم أسباب الاستعمار السافر في الماضي، فإن التبعية تضمن الأسواق دون شكل خارجي بغيض. خيوط التبعية شفافة ومتناهية الصغر، لكنها أمتن من سلاسل الحديد الثقيلة. وبذلك فإن «الخبير الأجنبي» ليس إلّا الصورة الحديثة لموظف

الادارة الاستعمارية أو مواطنه الـذي كان يعمـل في الأراضي «وراء البحار».

وقد آثرنا أن نعالج ظاهرة الكفاءات الأجنبية هنا، بمعزل عن قضية العمالة الأجنبية في البلدان العربية الخليجية، لعدة أسبـاب. الأول هو وقوع هـذه الظاهـرة في إطار قضيـة التبعية، وهي أحـد المحاور الأساسية في قضية العرب الأولى، أي التنمية. والثـاني هو أن استقـدام الكفـاءة من الغـرب المصنّـع يـطول كـل البلدان العربية بلا استثناء، وإن اختلف مداه حسب ضخامـة مشروعات التحديث من بلد لآخر. وبالطبـع كان هـذا المدى أبعـد في حالـة بلدان الاستقبال العربية نظراً للوفرة المالية، ولكن كان من الأهمية بمكـان أيضـاً في بعض بلدان الإرسـال مثـل مصر. أمـا السبب الثالث، فهو أن الاعتماد على الكفاءات الغربيـة سيستمر مـا ظلت البلدان العربية سائرة على أنماط النمو الاقتصادي الحـالية، وبقـدر تمكّنها من تمويل المشروعات التي تصمّم في ذلك الإطار.

والأكثر من ذلك أنه ظهر مؤخراً شكل جديد من الاعتماد على الخـبراء الأجانب في تسيـير المشروعات الصنـاعية. فقـد لوحظ أن كثيراً من المشروعات الصناعية، بخاصة تلك التي أقيمت بأسلوب «تسليم المفتاح»، انخفضت فيها كفاءة التشغيل جذرياً بعـد انتهاء تعـاقـدات الإنشـاء والتسليم، أو لاقت صعـوبـات في تسـويق منتجاتها. وقد أدى هذا إلى ابرام اتفاقات للمشاركـة في التشغيل، والتي تعني استمرار خبراء أجانب في المشروعات الصناعية بالبلدان العربية.

وفي المقابل، فإن البلدان العربية تعاني، بدرجات متفاوتة، من نزيف مستمر للكفاءات عالية التأهيل عن طريق هجرتها للعمل والإقامة في مراكز النظام الرأسمالي العالمي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا واستراليا. وقد تعاظم هذا النزيف في السنوات الأخيرة بسبب انفتاح بعض البلدان العربية على الغرب بشكل أقوى، ونتيجة لظروف الحرب الأهلية في لبنان وتدهور ظروف الشعب الفلسطيني في الوطن العربي. وينجم عن هذا النزف خسارة للبلدان العربية تتمثل أولاً في التكلفة التاريخية التي تكبدتها في تكوين وتعليم الكفاءات المهاجرة حتى وقت الهجرة. إلاّ أن الخسارة الأكبر لبلدان الأصل تعود إلى فقدانها المساهمة المحتملة للكفاءات المهاجرة في قيام مشروع للتنمية فيها. ويقابل هذه الخسارة للبلدان العربية، مكاسب مهمة لبلدان الغرب المصنّع حدها الأدنى هو التكلفة التي كانت هذه البلدان تتحملها لو تكوّنت الكفاءات المهاجرة داخل حدودها. أما الحد الأعلى للمكاسب، فيشمل الإضافة التي يقدمها هؤلاء المهاجرون إلى القدرة التقانية والانتاجية لمراكز النظام الرأسمالي العالمي، مما يزيد من احكام هيمنتها على التوابع في النظام، ومنها البلدان العربية. وبذلك تكون هجرة الكفاءات من أكثر أشكال علاقات الاستغلال سفوراً وقسوة داخل النظام الاقتصادي الدولي، إذ تنطوي على سلب مادي لشريحة غالية من أثمن مورد، وهو العنصر البشري. بل وأكثر من ذلك، ينتهي هذا المورد المسلوب

بالإضافة إلى قدرات الغرب المصنّع على إخضاع بلدان الأصل. ولذلك، فإن موضوع هجرة الكفاءات كان مجال العلاقات الاقتصادية الوحيد الذي اجتمع عليه اتفاق بين الاقتصاديين على ضرورة أن تقوم البلدان المستقبلة للكفاءات بتعويض بلدان الأصل. وقد اقترحت أشكال مختلفة للتعويض بدءاً بالتعويضات النقدية إلى الأشكال المادية الأخرى في صورة توريد العدد والمعدات، وانتهاء بتقديم عوض من الشيء المسلوب ذاته، أي بإعطاء الخبرة مجاناً لبلدان الأصل.

وإذا بحثنا عن السبب الجوهري لمشكلة هجرة الكفاءات، لوجدناه، مرة أخرى، في الإرتباط العضوي للبلدان العربية بمركز النظام الرأسمالي العالمي في دول الغرب المصنّعة في علاقة تبعية وتخلف ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية. ويقوم هذا الارتباط العضوي، في حالة هجرة الكفاءات على ثلاث دعائم: الأولى، وجود سوق دولية للكفاءات على صعيد النظام الرأسمالي العالمي، طبقاً لمواصفات البلدان الغربية المصنّعة، هي امتداد طبيعي لسوق العمل في البلدان العربية المندمجة في ذلك النظام، وتقدم مزايا مادية ومعنوية ضخمة للأفراد الذين يلتحقون عبرها بمواقع البحث والإنتاج في البلدان الغربية المصنّعة. والثانية، تبعية نسق التعليم والتدريب في البلدان العربية للمواصفات التي تتحدد في مراكز النظام الرأسمالي، وبذلك ينتج هذا النسق كفاءات من النوعية المطلوبة في السوق الدولية للكفاءات بدلاً من تلك المطلوبة للوفاء

بالاحتياجات الأساسية للناس في بلدان الأصل. أما الثالثة فخلقية المنافسة الفردية، في الإطار الرأسمالي المشوّه السائد في أغلب بلدان العالم الثالث، والتي تدفع الفرد للسعي لتحقيق أعلى مستوى رفاه فردي خاص، بغض النظر عن الرفاه المجتمعي.

وهكذا نرى أن الفاقد المركّب الناجم عن نزف الكفاءات العربية والحاجة إلى استقدام كفاءات من الغرب المصنع، يعود إلى السبب نفسه: تبعية البلدان العربية لمراكز النظام الرأسمالي العالمي. وعليه فما بقيت هذه التبعية، وتعمّقت، فليس هناك من بديل إلّا أن يتفاقم الفاقد. ويمكن للبلدان العربية بطبيعة الحال أن تتبنى حلولاً جزئية في هذا المجال قد تحقق مكاسب هامشية في ظروف مواتية. فقد تسعى البلدان العربية للمطالبة بقدر من التعويض عن هجرة كفاءاتها. وقد تحاول تقليل الاعتماد على الخبراء الأجانب، عن طريق اشتراط نسب مرتفعة من العرب في عمالة المشروعات المشتركة مع شركة أو دولة أجنبية، وإلزام الشريك الأجنبي تدريب العرب العاملين في هذه المشروعات. ولكن أي نجاح في هذين المجالين سيتوقف على مدى تقدم البلدان العربية في بناء قوتها النسبية في الحلبة الدولية.

أما الحل الجذري لمشكلتي هجرة الكفاءات والاعتماد على الخبراء الأجانب، فيكمن في انعتاق البلدان العربية من شرك التبعية وبناء القدرة الذاتية في التقانة والانتاج في إطار مشروع قومي للتنمية يوفّر للكفاءات العربية فرصة المشاركة الخلّاقة في بناء

مستقبل أفضل لبلدانها. فالتقدم على طريق بناء القدرات الذاتية يقلّل مباشرة من الحاجة إلى الخبرة الخارجية. والمشروع القومي للتنمية سيعيد تشكيل أنساق التعليم والتدريب، بحيث تتواءم مع متطلبات الحاجات الأساسية للناس دون اعتبار جوهري لاحتياجات السوق الدولية للكفاءات، كما سيوفر الانتماء وتحقيق الذات للكفاءات العربية في إطار نسق حوافز مجتمعي يعلي الخدمة الوطنية والهويّة القومية. وفي عدم توفر هذه الشروط، مجتمعة، تكمن أسباب عدم نجاح تجارب بعض الأقطار العربية في إجتذاب الكفاءات المهاجرة للعمل فيها.

وقد شكلت خيوط التبعية تيار هجرة آخر في الوطن العربي. فمنذ أيام الاستعمار الفرنسي هاجرت موجات متلاحقة من أبناء المغرب العربي إلى فرنسا لخدمة أغراض العمليات العسكرية، أو مشروعات البنية الأساسية أو النشاط الاقتصادي الخاص، وقد كان الغرض الأخير هو المحدد الأساسي لتطور الهجرة في النهاية. وبالطبع، تبعت الهجرة في المقام الأول تطورات الطلب في سوق العمل الفرنسي، وإن كان قصور التشغيل في بلدان المنشأ قد وفّر طاقة العمل الفائضة المستعدة للهجرة إلى المركز الحضاري عبر البحر المتوسط. وقد راجت الهجرة إلى فرنسا من المغرب العربي في فترة الازدهار الاقتصادي التي تلت الحرب العالمية الثانية. وقد اتسمت هذه الفترة أيضاً بتنوّع بلدان المقصد، وإن ظلت فرنسا المستقبل الأول. ولا يخلو الأمر من وجود أعداد صغيرة نسبياً من

بلدان عربية أخرى في أوروبا الغربية. ويتركز هؤلاء العمال في الدرجات الأدنى من سلم المهن والمهارة. وفي حين بدأ وجودهم في أوروبا مؤقتاً، فقد انتهى شبه دائم، ويصحب عدد كبير منهم عائلاتهم، كما ولد لهم في المهجر جيل ثان من المهاجرين يعيش موزعاً بين عالمين، واحد لا يعرفه إلاّ عن طريق أهله، والثاني نشأ فيه، ولكنه لا يجد فيه المكانة التي يرومها.

وقد شهد تيار الهجرة إلى أوروبا الغربية تطورات مهمة بتعرض الاقتصادات الرأسمالية لموجة انكماشية حول منتصف السبعينات. فقررت بلدان أوروبا الغربية ايقاف هجرة العمال إليها، ولكنها سمحت باستمرار هجرة المعولين. وكانت نتيجة ذلك أن لحقت أعداد كبيرة من المعولين بعائليهم في المهجر، تخوفاً من إغلاق ذلك الباب هو الآخر. وبذلك أخذت جاليات العرب في أوروبا تقترب من مجتمعات مكتملة التكوين وتستكمل بناها الثقافية. وقد ساعد ذلك على زيادة ردود الفعل الرافضة لهذه الجاليات، والتي فاقم منها مناخ الأزمة الاقتصادية عامة، والبطالة بوجه خاص. وانتهى الأمر بزيادة نير التمييز العنصري تجاه هؤلاء المهاجرين، وبخاصة في فرنسا.

وقد حاولت بلدان الاستقبال الأوروبية تشجيع المهاجرين إليها على العودة إلى بلدان الأصل أو غيرها. ووصلت في هذا المنحى إلى حد منح الحوافز المالية. ولكن هذه المحاولات لم تلق نجاحاً يذكر. فلا المهاجرون كانوا على استعداد لترك بلدان الهجرة

الأوروبية، وبعضهم اعتاد على الحياة فيها لفترة طويلة لدرجة أن اغترب عن موطنه الأصلي، وبعضهم لا يعرف غير هذه المهاجر وطناً فعلياً كما هو الحال بالنسبة للجيل الثاني. وعلى الطرف الآخر في شبكة الهجرة، لم تكن الأوضاع في بلدان الأصل العربية مشجعة على العودة، إذ لم تتبدل الظروف الاقتصادية التي سادت بلدان الإرسال، وحفزت على الهجرة بداية، إلى الأحسن، بل ربما ساءت. فما زالت اقتصادات بلدان المغرب العربي عاجزة عن توفير فرص عمل منتج لكل قوة العمل المحلية. ويقابل الباحثون عن العمل لأول مرة، على وجه الخصوص، صعوبات جمة في الحصول على عمل مجز. كما أن للعائدين من الهجرة مشكلات اضافية تتصل بإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية بعد العمل والإقامة لمدد طويلة في بلدان غربية مصنّعة، مما يترك بصمات ثقافية وسلوكية واضحة، ويرتب توقعات معيشية لا تتوفر عادة في بلدان الإرسال.

ولهذا فمن المتوقع أن تبقى جالية من العمال العرب وعائلاتهم في بلدان أوروبا الغربية في المستقبل المنظور. وسيكون هؤلاء في حكم المقيمين الدائمين دون أن تكون لهم حقوق المواطن. وسيتوقف مدى كرم معاملتهم على ظروف الاقتصادات الأوروبية، ومدى حاجة سوق العمل إلى خدماتهم. والموقف المبدئي حيال هذه القضية، هو أن تعترف بلدان المهجر الأوروبية بفضل العرب المقيمين بها، وهم الذين ساهموا، وما زالوا يساهمون، في بناء

صرح الانتاج فيها، وألا تكرههم على اتخاذ قرارات تتعلق بعملهم ومعيشتهم، وأن تسهل لهم التفاعل الاجتماعي فيها دون إجبارهم على التخلي عن هويّتهم الثقافية. والواقع أن البلدان العربية تتبنى هذا الموقف المبدئي في المحافل الدولية. ولكن مصداقية هذه المطالب تعاني كثيراً من حقيقة أن هذه المعاملة المعترف بها في المواثيق الدولية التي تضمن حقوق العامل المهاجر ليست مضمونة للعمال الوافدين في بلدان الاستقبال العربية، بما في ذلك العرب منهم. بل ان البلدان العربية تمكنت من التوصل إلى إعلان مبادىء حول حقوق العمال المهاجرين في إطار الحوار العربي ـ الأوروبي، ما زالت عاجزة عن التوصل لمثله فيما بينها، كما سنرى في الفصل التالي. وإن كان ذلك ليس سبباً للتهاون في المطالبة بحقوق العرب المهاجرين في أوروبا، بخاصة وأن البلدان الأوروبية الغربية تدعّي احترام الحقوق والحريات الأساسية للبشر طبقاً للمواثيق والعهود الدولية.

وبصرف النظر عن المصداقية، فإن تحقيق أيّ مطلب في المعترك الدولي يقتضي وجود قوة تسنده. والبلدان العربية لا تتمتع بقوة ضخمة في الساحة الدولية بفضل التجزئة والتخلف والتبعية. ولكنها أيضاً تبدو غير قادرة على استغلال هامش الحركة المتاح لها فعلاً في مجال رعاية العرب المهاجرين في أوروبا. فالعون الحقيقي الذي يمكن أن تقدمه البلدان العربية للعرب المهاجرين في البلدان الأوروبية يأتي عن طريق ممارسة ضغوط اقتصادية واضحة على

هذه البلدان، وبوجه خاص على فرنسا للحفاظ على حقوق العمال العرب المهاجرين وعائلاتهم طبقاً للمواثيق الدولية. وتختصّ مجموعة من الأقطار العربية بميزة نسبية في مجال الضغط الاقتصادي على البلدان الأوروبية، وعلى وجه التحديد فرنسا، نظراً للقوة النسبية للعلاقات الاقتصادية لهذه الأقطار مع البلدان الأوروبية. وتضم هذه المجموعة الأقطار العربية النفطية، وبوجه خاص السعودية والعراق، إضافة إلى بلدان المغرب العربي ذاتها.

والواقع أن مقابلة الهجرة العربية لأوروبا الغربية بالهجرة الأجنبية إلى البلدان العربية النفطية، تبرز واحدة من أجلى مفارقات الهجرة للعمل في الوطن العربي. فالأقطار العربية النفطية يمكن أن تستوعب كل العمال العرب المهاجرين في أوروبا، إذ يقل عددهم عن حجم العمالة الأجنبية في بلدان الاستقبال العربية. وقد ألهمت هذه الحقائق بعض الدوائر فكرة مؤداها أن يتحول المهاجرون العرب، غير المرغوب في بقائهم في أوروبا إلى البلدان العربية النفطية، ليحلوا محل العمالة الأجنبية الوافدة إلى هذه البلدان، بما يدرأ المضار والمخاطر المترتبة على العمالة الأجنبية من جانب، ويدعم التعاون العربي بين طرفيه على الخليج والمحيط من جانب آخر. ولكن الفكرة لم تر النور، وخبا بريقها منذ أن لمعت في أوائل الثمانينات. فلا العرب المهاجرون أرادوا ترك بلدان الهجرة المقترحة، ولا البلدان العربية النفطية قامت، بالتعاون مع بلدان الأصل في المغرب العربي، بأي جهد خاص لإعادة توطين

هؤلاء المهاجرين على شواطىء الخليج. وليست هذه النتيجة مستغربة في ضوء مناقشتنا لظاهرة العمالة الأجنبية في البلدان العربية الخليجية.

ويبقى الحل النهائي لقضية العرب المهاجرين إلى أوروبا رهناً بوجود فرص عمل منتج وظروف معيشة مرضية في بلدان الأصل في المغرب العربي، أو في أجزاء أخرى من الوطن العربي الكبير. إذ ان ذلك سيعني غياب الحافز للهجرة إلى خارج الوطن في المقام الأول، وترغيب العرب المهاجرين في أوروبا في العودة إن رغبوا أو حتمت ظروفهم في بلدان المهجر. ولكن ذلك أمر مشروط بنشوء سوق قومية للعمل في الوطن العربي، وهو مكوّن مهم لمشروع قومي للتنمية.

ثالثاً
العمل العربي لتنظيم الهجرة للعمل: التراجع دوماً

تبيّن لنا في الفصول السابقة أن الكثير من مثالب الهجرة للعمل في الوطن العربي يمكن علاجها بتعاون عربي أوثق، وأن القضاء الناجز على هذه المثالب يقع في اطار مشروع قومي للتنمية يبلغ فيه التكامل العربي مداه. فكيف تطور العمل العربي لتنظيم الهجرة للعمل في الوطن العربي؟ ليس لنا أن نتوقع خيراً كثيراً. فالجزء مشروط بالكل. ودلالات تعثر التعاون العربي عبر الربع قرن الأخير لا تحتاج لتعداد. وليس أبلغ تعبيراً عن ذلك في المجال الاقتصادي، من تراجع المسميات، والأهداف، من «الوحدة الاقتصادية» و «التكامل الاقتصادي» إلى «العمل العربي المشترك».

ولكن مجال الهجرة للعمل في الوطن العربي عانى، إضافة، من تناقض قوي، ولكن قصير النظر بين موقف غالبية بلدان الاستقبال من جانب ومقتضيات المصلحة القومية. ونقول قصير

النظر لأن هذا التناقض لا يقوم إلاّ في نـطاق المغالاة في القـطرية، سبب كثـير بلاء في هـذا الوطن. وقـد قام هـذا التناقض عـلى أن مصالح بلدان الإرسـال في رعايـة حقوق مهـاجريهم، والتـوجهات القـومية في تحقيق مـرتبة أرقى من تنقـل العمالـة في الوطن العـربي والتقليص من العـمالة الأجنبيـة فيه، تتنـاقض مع مصـالـح بلدان الاستقبـال الخليجية، أو تعـد تدخـلاً في شؤونها الداخليـة. وقـد وصفنا موقف الأقـطار الخليجية بـالمغالاة في القـطرية وأن تسربـل أحيـاناً بعبـاءة الوحـدة الخليجية. والمقصـود بالقـطرية هـو تغليب مصلحة قطر، أو بعض الأقطار، على المصلحـة القوميـة. ونحن، لا شك، نسعد بقيام أي محاولة للوحدة، أو التعاون، في جزء من الـوطن الكبـير، مـا دامت لا تعيق جهـوداً ممـاثلة عـلى المستـوى القـومي. إلاّ أنه من الجـدير بـالذكـر أن هيكـل القـوى البشريـة وعـلاقته بـالموارد الأخـرى، متماثـل تمامـاً بين البلدان الخليجيـة. فكلها يفتقر إلى قوة العمل، كـما رأينا. ولا يقـوم تكامـل في هذا المجال أو غيره، إلاّ بين هذه الأقطار من جانب، وأقطار عربية غير خليجية من جانب آخر. والبديل للتكامل على الصعيـد العربي في هذا النطاق، هو التكامل مع بلدان غير عربية، وهو ما نراه يحدث فعلاً في صورة زيادة الأجانب في العمالة الوافدة إلى البلدان العربية الخليجية.

وكحال كل حلبات التفاوض، فـإن القوة النسبيـة للأطـراف تحدد النتائج. وقد اتسمت الحقبة النفطيـة، ضمن أشياء أخـرى، بصعـود القـوة النسبيـة للبلدان النفـطيـة الخليجيـة وضعف بلدان

الإرسال ومؤسسات العمل العربي الجمعي، مما عنى أن يحكم الموقف اللاقومي الذي تبنته البلدان العربية الخليجية تطورات العمل العربي في مجال تنقّل القوة العاملة، وغيره من مجالات التعاون العربي. ولذلك فإن الخط البياني للعمل العربي في تنظيم الهجرة للعمل كان هابطاً خلال العقود الثلاثة الماضية.

ولقد تبلور العمل العربي في مجال تنظيم الهجرة للعمل في الوطن العربي عبر قناتين رئيسيتين: الاتفاقات المنظمة لتنقل القوى العاملة، وإنشاء المؤسسات التي تسهر على العمل لتحرير تنقل القوى العاملة في الوطن العربي، وزيادة كفاءات سوق العمل على الصعيد القومي. وسنعرض لأهم التطورات في هذين المجالين بشيء من التفصيل.

١ ـ الاتفاقات

تعدّ اتفاقية الوحدة الاقتصادية، الصادرة عن المجلس الاقتصادي العربي في ١٩٥٧، أول وأرقى المواثيق العربية في مجال تنقّل القوى العاملة في الوطن العربي. فقد نصت هذه الاتفاقية، التي صيغت إبان المد الوحدوي العربي في نهاية الخمسينات، على حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال بين البلدان العربية، وعلى حرية العمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي لمواطني البلدان العربية.

وبعد عشر سنوات، وافق مؤتمر وزراء العمل العرب، في ١٩٦٧ على الاتفاقية العربية لتنقّل القوى العاملة العربية (رقم

(٢)). وتعدّ هذه الاتفاقية تجسيداً عملياً للمنطلقات الوحدوية المتضمنة في اتفاقية الوحدة الاقتصادية. فقد ابتدأت الاتفاقية بالنص على السعي إلى تحقيق الوحدة الشاملة لجعل الوطن العربي وحدة اجتماعية واقتصادية متكاملة، وضرورة ضمان حرية تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربي كإحدى الأدوات المهمة في هذا المسعى. وتشمل نصوص الاتفاقية المبادىء والإجراءات والآليات اللازمة للوفاء بالغرض منها على المستويين القطري والقومي. ومن الأمور المهمة التي أقرتها الاتفاقية نذكر إعطاء الأولوية في التشغيل للعمال العرب، وتمتّع العمال العرب الوافدين بالحقوق والمزايا المقررة للعمال المواطنين. كما أجازت الاتفاقية عقد اتفاقات ثنائية بين البلدان العربية لتسهيل تنقل القوى العاملة بينها، وإن كان قد شاب نصوص هذه الاتفاقية بعض قصور مثل عدم نصها على حق لمّ شمل عائلة العامل الوافد، أو حقه في التدريب والانتماء إلى نقابات العمال، فإنها تعد مفخرة في مجال تقنين الهجرة للعمل في الوطن العربي، بالمقارنة بما لحقها.

ففي منتصف السبعينات، والحقبة النفطية تتشكل معالمها، وتيار الهجرة إلى البلدان العربية النفطية يأخذ أبعاداً ضخمة، استشعر مؤتمر العمل العربي الحاجة إلى إعادة النظر في الاتفاقية القائمة بما ينسجم مع «التطورات التنموية» في الوطن العربي. ولا تترك طبيعة «التطورات التنموية» القائمة في الوطن العربي في ذلك الحين كثير مجال للتخمين. فقد تواضعت أهداف الاتفاقية المعدلة

(رقم (٤) لعام ١٩٧٥) من «تحقيق الوحـدة الشاملة» إلى «تنـظيم تنقّل الأيدي العاملة» بما يكفـل احتياجـات برامـج التنمية في كـل قـطر، وبمـا يحقق أهـداف التكـامـل الاقتصـادي العـربي. وليس الترتيب هنا بدون مغزى. ولكن، رغم ذلك يحمد للاتفاقية نصها على إعطاء الأولوية في التشغيل بين الـوافدين للعـرب، وبخاصـة الفلسـطينيين، وإن تحفـظت على هـذا المبدأ بـالنص صراحة عـلى «الحفاظ على فرص العمل بالنسبة لعمال الدولة الأصليين». كذلك ضمنت الاتفـاقية مسـاواة العرب الـوافدين بعـمال الدولـة المضيفة وحق العـمال الوافـدين في طلب اصطحـاب أسرهم، وإن كـانت أعطت لسلطات أقطار الاستقبال مجالاً واسعاً للتملّص من منحهم التصاريح اللازمة لذلك، وإن كـانت قد اعتـبرت نصوصهـا حداً أدنى، لا تحـول دون تمتّع العـمال العرب المتنقلين بشروط أفضـل. كما أقرت مبدأ الاتفاقيات الثنائية وقدمت نموذجاً لها.

ولا ريب أن الاتفاقية المعدلة أتت أكثر نضجا من سابقتها من الناحية الاجرائية. كما أنشأت شبكة مؤسسية ذات عنـاصر قطريـة ومركز تنسيق قومي، تمثل في مكتب العمل العربي، للإشراف على تنظيم تنقل القوى العاملة في الوطن العربي. وقد أكدت الاتفـاقية أيضاً على تقوية التعاون العربي في تشغيل القوى العاملة العربيـة، والتقليل من الاعتماد على العمالة الأجنبية، والعمـل على الحـد من هجـرة الكفاءات والمهـارات العربيـة إلى الخارج وتشجيـع عودتهـا للوطن. وبذلك كان للاتفاقية المعدلة ميزة الشمول لجميـع قضايـا الهجرة للعمل في الوطن العربي.

وفي عام ١٩٧٧ انضمت الاتفاقية رقم (٩) إلى القائمة بهدف دعم التعاون العربي في مجال التوجيه والتدريب المهني. وقد واجهت هذه الاتفاقية وجه نقص مهم في تنظيم سوق العمل العربي. إذ تعاني البلدان العربية عامة من نقص في المهارات، ويمكن لها بالتعاون في مجال التدريب، الوفاء باحتياجاتها مجتمعة من القوى العاملة الفنية.

إلّا أن النصوص القومية في مجال تنقّل القوى العاملة قد توجّت بمقررات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في ١٩٨٠، وذلك بإقرار المؤتمر لكل من «ميثاق العمل القومي الاقتصادي» و «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك». فقد تضمن الميثاق إعادة الاعتبار إلى الوحدة «الاقتصادية» العربية ـ وليس الوحدة الشاملة طبعاً ـ باعتبارها الهدف النهائي للتعاون الاقتصاديالعربي، ونص على تحرير تنقّل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها، وتكافل البلدان العربية في تنمية الموارد والطاقات البشرية. أما «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» فقد تضمنت أهدافها «التكامل الاقتصادي على درب الوحدة العربية» وكانت ثانية أولوياتها «تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي، والتوسع في الاعتماد على القوى العاملة بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية». وهكذا بدا أن مقررات

مؤتمر عمان قد أعادت الروح إلى التوجهات القومية في المجال الاقتصادي، بما في ذلك حقل تنقّل القوى العاملة.

ولما كان الملوك والرؤساء العرب قد قرروا «التزامهم الكامل بالميثاق» و«حشد جهودهم وطاقاتهم ومواردهم لتنفيذه»، فقد سعت الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية للعمل على وضع «الاستراتيجية» موضع التطبيق، مهتدية في ذلك بروح «الميثاق». وقد استهدف ذلك المسعى التوصل لاتفاقية لتيسير التبادل البشري بين البلدان العربية، تأسياً باتفاقية تيسير التبادل التجاري. فالاتفاقات أضعف الإيمان في العمل العربي. ولكن لم تجُد الثمانينات الأولى باتفاقية جديدة. وانتهت قرابة سنوات خمس من الإحباط في هذا المسعى، في محاولة لحفظ ماء الوجه، بإصدار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لإعلان مبادىء بشأن تنقّل القوى العاملة في ١٩٨٤، يتضمن بعض صياغات فضفاضة وغير ملزمة، لتوجهات طيبة. وعوضاً عن أن يتبلور الجهد العربي التالي لإقرار «الميثاق» و«الاستراتيجية» عن اتفاقية أكثر تقدماً من سابقاتها في تحرير الهجرة للعمل في الوطن العربي، وأوفى تحديداً للإجراءات والآليات اللازمة لذلك، فإن إعلان المبادىء يتضمن «مناشدة الدول العربية للتصديق على اتفاقية تنقّل الأيدي العاملة العربية (المعدلة) رقم ٤ لعام ١٩٧٥، وعقد اتفاقات ثنائية فيما بينها بما يسهّل تيسير وتنظيم تنقل القوى العاملة العربية»!

وهكذا نرى أن الوطن العربي يمتلك صرحاً ضخماً من

النصوص في مجال تنظيم الهجرة للعمل في الوطن العربي، رغم أن المحتوى القومي لهذه النصوص يتناقص تدريجياً بين «اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية» و«اعلان المبادىء». وفي هذا الاتجاه، لا يمثل «الميثاق» و«الاستراتيجية» إلاّ طفرة نصيّة لا تستند إلى الواقع الاقتصادي ـ السياسي العربي حين اعلانهما. وقد أثبتت الخبرة الفعلية في النصف الأول من الثمانينات صحة هذا التوصيف. ولكن نصوص الاتفاقات تضم في مجملها، مجموعة من المبادىء والتوجهات تكفل، لو طبقت، التوصل إلى مستوى متقدم من التعاون العربي في تنظيم الهجرة للعمل. فماذا كان حظ الاتفاقات من التطبيق؟

يصعب على المتتبع لعرضنا عن جوانب الهجرة للعمل في الوطن العربي أن يتصور أن الاتفاقات التي عرضنا لأهم جوانبها في الصفحات السابقة قد نالت أي حظ من التطبيق. والواقع أن تقصّي الأمر يبين أنها لم تنل حتى أيّ حظ من مجرد التصديق عليها. وليس مجرد التصديق على الاتفاقات هو الغرض. فالغرض هو اتساق الواقع المعاش مع نصوص الاتفاقات، أو تخطيه لها، في توفير حرية انتقال القوى العاملة العربية، وضمان حقوقها، والاقتراب من التوجهات القومية الأخرى في مجال الهجرة للعمل. وهذا الغرض يمكن أن يتحقق، من حيث المبدأ، دون تصديق على اتفاقات. ولكن، كما أوضحنا، فإن الواقع يخالف ذلك المرغوب. وفي هذا الاطار، فإن التصديق على اتفاقية ما

يقوم مؤشراً على احتمال التطبيق، وليس التصديق على اتفاقية ضماناً لتنفيذها في الوطن العربي. وتالياً فإن عدم التصديق يكون قرينة على عدم الرغبة في التطبيق، أو عدم الاقتناع بجدوى التصديق على الاتفاقية.

والواقع أن الاتفاقات القائمة في مجال تنقل القوى العاملة لم تحظ بالتصديق عليها إلّا في حدود ضيقة، بل إن مدى التصديق يضيق بمرور الزمن. فالاتفاقية رقم (٢)، الصادرة منذ عشرين عاماً، أو يصدّق عليها إلّا ستة بلدان عربية فقط هي الأردن والسودان وسوريا، والعراق، وليبيا ومصر. (وقد انسحبت العراق مؤخراً من هذه الاتفاقية). أما الاتفاقية رقم (٤)، والتي انقضى على صدورها أكثر من عشر سنوات، فقد انخفض عدد البلدان التي صدّقت عليها إلى خمسة بلدان فقط، وهي الأردن والصومال والعراق وفلسطين ومصر.

والملاحظ أنه ليس من بين البلدان التي صدّقت على الاتفاقية المعدلة بلد مستقبل لقوة العمل، إلّا العراق، وحتى بلد الاستقبال الآخر الذي انضم إلى الاتفاقية الأولى، أي ليبيا، لم يصدّق على الاتفاقية المعدلة. كما أن كثيراً من البلدان المرسلة للعمالة لم تصدّق هي الأخرى على الاتفاقية المعدلة. بل إن بعضها صدّق على الاتفاقية الأولى ولم يوقّع على الثانية (سوريا والسودان). وفي النهاية لم يوقع على الاتفاقيتين سوى بلدين فقط هما الأردن ومصر. ويبقى عدم تصديق كل البلدان العربية

الخليجية على هاتين الاتفاقيتين أمراً عجباً. فلا يتوقع لهذه الاتفاقات قيمة فعلية من غير أن تنضم إليها مجموعة بلدان الاستقبال الأساسية.

وقد قامت بعض البلدان العربية بإبرام اتفاقات ثنائية لتنظيم تنقّل القوى العاملة بين طرفي الاتفاقية. وقد برزت ليبيا في المجال بعقد عدد كبير نسبياً من الاتفاقات الثنائية. وتوضح دراسة نصوص هذه الاتفاقات أن حكومات بلدان الاستقبال قد سعت عن طريقها لضمان توفر احتياجاتها من العمالة الوافدة، بينما استهدفت حكومات البلدان المرسلة كفالة حد أدنى لحقوق العمال المهاجرين منها إلى الطرف الآخر للإتفاقية. وإن كان ذلك الحد المقنن بالاتفاقات الثنائية لم يصل بالضرورة إلى الحد الأدنى الذي ضمنته الاتفاقية رقم (٤). ويمكن القول ان الاتفاقيات الثنائية لم تأت اتساقاً مع روح الاتفاقات الجماعية. ولكن، إلى حد كبير، جاءت كبديل لها، أقل تحقيقاً للمصلحة العربية المشتركة. وأخيراً، فإن الاتفاقات الثنائية المبرمة لم تشمل إلاّ عدداً قليلاً من العلاقات الثنائية التي تقوم بين بلدان الارسال والاستقبال العربية. أما باقي العلاقات الثنائية، فلا تحكمها إلاّ تشريعات واجراءات بلدان الإستقبال.

وفي النهاية، فإنه تجب ملاحظة أن إبرام الاتفاقات الثنائية، والتصديق على الاتفاقات الجماعية، على ندرته، ليس ضماناً للالتزام بنصوصها. فالبلدان العربية مشهود لها بتعطيل النصوص

القانونية بخاصة في التعاملات العربية، ومع مواطنيها. ومن دون هذه الممارسة، يصعب أن تصل حال أوضاع الهجرة للعمل في الوطن العربي إلى ما نشاهده حولنا. فعلى سبيل المثال، تتضمن كل قوانين العمل في البلدان الخليجية العربية نصاً يوجب اعطاء الأولوية في التشغيل للعربي على الأجنبي. ولكن أين ذلك من الواقع؟

٢ ـ المؤسسات

يقتضي اجتماع عدة أقطار لتحقيق هدف مشترك قيام مؤسسة جماعية تقود، أو على الأقل، تنسّق الجهود القطرية الساعية لهذا الهدف. فالمؤسسات المشتركة ضرورة للعمل التعاوني في ظل التجزئة. ويتوقف نجاح الأقطار المعنية في تحقيق الهدف المشترك على مدى كفاءة المؤسسات الجماعية في أداء الدور المقرر لها، والذي يتحدد بدوره بمقدار الدعم المادي والمعنوي الذي توفّره الأقطار الأعضاء لهذه المؤسسات.

وهناك أكثر من مؤسسة عربية تهتم بموضوع الهجرة للعمل في الوطن العربي. فهناك مجلس الوحدة الاقتصادية، ولكنه لا يضم في عضويته كل الأقطار العربية. ويقود المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية العمل العربي في المجالات الاجتماعية ـ الاقتصادية. وبذلك يدخل في اختصاصه كل قضايا الهجرة والعمل في الوطن العربي. وتقوم بعبء العمل التنفيذي للمجلس الادارتان العاملتان للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد حاولت الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، كما رأينا، القيام بجهد مشكور في مجال تنظيم تنقّل القوى العاملة في الوطن العربي، كما أنشأت وحدة لحصر وتوفير المعلومات عن الكفاءات العربية المهاجرة عام ١٩٨٢. أما المسؤولية المباشرة عن أمور العمل، ومن ثم الهجرة للعمل، في الوطن العربي، فتقع على عاتق منظمة العمل العربية، وهي من المنظمات المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية. وتتكون المنظمة من مؤتمر العمل العربي وسكرتارية عامة تسمى مكتب العمل العربي.

وقد اضطلعت المنظمة، منذ إنشائها في ١٩٦٥، بمهمة تنسيق الجهود العربية في مجال العمل. وأثمرت جهودها في هذا المجال الاتفاقات الجماعية التي عرضنا لها في القسم السابق. وقد رتبت الاتفاقية المعدلة، رقم (٤)، دوراً مهماً لمكتب العمل العربي في مجال تنظيم الهجرة للعمل في الوطن العربي. وبعد التوسع الهائل في الهجرة للعمل منذ منتصف السبعينات، والآثار المهمة التي نجمت عن ذلك، وتبلور اقتناع بأن تنظيم سوق العمل العربي أقل كفاءة من مقتضيات التوجهات القومية في هذا الصدد، كان من الضروري أن تتطور جهود منظمة العمل العربية. وفي هذه البيئة نشأت فكرة المؤسسة العربية للتشغيل بحيث تستهدف، نهاية، أن تكون جهازاً لتنظيم التشغيل على صعيد الوطن العربي. وقد وافق مؤتمر العمل العربي عام ١٩٨٠ على قيام المؤسسة بعد

فترة انتقالية مدتها سنتان يتم خلالها التحضير لأن تبدأ عملها بكفاءة. وقد مارست المؤسسة نشاطها منذ ١٩٨٢ من مقرها بمدينة طنجة (المغرب). وبدأت المؤسسة جهودها بالتركيز على تكوين قاعدة معلومات عن العمل وتنقّل القوى العاملة في الوطن العربي، كتمهيد للعمل على المهمة الأساسية لها، أي مواءمة الطلب على القوى العاملة مع المعروض منها على مستوى الوطن العربي. كذلك أخذت منظمة العمل العربية على عاتقها تأسيس المركز العربي للتدريب المهني بمعداته، بالتعاون مع ليبيا. وما زال هذا المشروع قيد الانجاز.

وبهذا يحقّ القول بأنه اكتمل في نطاق جامعة الدول العربية، وفي اطار بمنظمة العمل العربية على وجه الخصوص، لبنات هيكل مؤسسي شامل يغطي، من حيث الشكل، كل الاحتياجات المؤسسية لتنظيم الهجرة للعمل في الوطن العربي، وأيضاً لإعداد القوى البشرية، بما يكفل الوفاء باحتياجات البلدان العربية. فكيف، والحال كذلك، تعاني سوق العمل العربية من كل أوجه القصور التي عددناها قبلاً؟

والواقع أن غالبية مؤسسات العمل العربي تعيش في مناخ فاسد، وبذلك تفسد هي الأخرى، ومن ثم تساعد على إفساد المناخ أكثر، وهكذا دواليك، تكتمل حلقة شريرة. فقد تبلور تدهور العمل العربي الذي أشرنا إليه في بداية هذاالفصل في صورة الابقاء على مؤسسات العمل العربي مع خنقها بتضييق

التمويل، وتطويعها بالتحكم فيه، وشلها بعدم التعاون. وكانت النتيجة الحتمية أن هزلت المؤسسات. ضعفت قياداتها، وتهرأت كوادرها، وأوشك نشاطها الفاعل أن ينقرض فأصبحت مجرد واجهات منمقة لبُنى خربة. ولكن في المؤتمرات، والاجتماعات، لا تظهر عادة إلاّ الواجهة المنمقة في تمثيليات أقرب إلى الهزل منها إلى الجد. ولم يعد من مبرر لاستمرار مؤسسات العمل العربي إلاّ بقية من أمل في صلاح الأحوال لدى قلة مخلصة، أو، بالأكثر، مصالح الانتفاع منها.

وفي مجال الهجرة للعمل، بيّنا كيف أن الغالبية العظمى من الأقطار العربية، وبخاصة المستقبلة لقوة العمل، لم تتسامح مع التوجهات القومية إلى درجة مجرد التصديق على الاتفاقات الجماعية المنظمة لتنقّل القوى العاملة. والاتفاقات مجرد وثائق هامدة لا يعني التوقيع عليها التزاماً في الواقع العربي. فما بالك بالمؤسسات، وهي كيانات اجتماعية قابلة للحركة في اتجاهات متباينة؟ لقد كان ضغط قوى التشرذم على المؤسسات العاملة في مجال العمل في الوطن العربي قاسياً. فالتبنّي السياسي، والاعتمادات المخصصة لهذه المؤسسات، والإمكانات البشرية المتوافرة لها، كلها تقصّر كثيراً عن مقتضيات الجهد الفعال في مجال صعب. ولذلك فإن صورة هذه المؤسسات على الورق أفضل منها في الواقع. ونتيجة لذلك فإن أنشطتها تتباطأ، ووقعها يكاد يتلاشى، بما لا يتناسب مع درجة الحاح المشاكل التي تسعى لمواجهتها. ولا يعني ذلك

رفع أي لوم عن المؤسسات ذاتها. فقد خضعت مؤسسات العمل العربي في مجال العمل لنفس شروط عمل المؤسسات العربية ككل التي وصفناها أعلاه.

وبالطبع، هناك أيضاً قيود موضوعية وفنية على حركة المؤسسات العربية عموماً، وفي مجال القوى العاملة بخاصة، مثل عدم توافر البيانات، وضعف منهجيات وخبرات التخطيط، وصعوبة الاتصال بين الأقطار العربية. . الخ . ولكن هذه القيود تأتي في المقام الثاني من الأهمية بالمقارنة بالأمور الهيكلية التي طرحناها سابقاً. وفي استمرار الضعف الهيكلي، لا يمكن للقيود الفنية إلاّ أن تتعاظم. وفي المقابل لا توجد فرصة حقيقية للتغلب على القيود الفنية، إلاّ في نطاق تحسن ملموس في الأوضاع الهيكلية الحاكمة لعمل المؤسسات العربية.

رابعاً
الهجرة للعمل والتنمية القومية

قدمنا أن التنمية هي معيارنا في الحكم على الأمور، وأن العمل القومي هو ركن التنمية. وقد أعملنا معيار التنمية عند الحكم على آثار الهجرة للعمل على كل من مجموعتي أقطار الارسال والاستقبال في الوطن العربي في الصفحات السابقة. ولكن الأولوية التي نعتقد بها للمستوى القومي من الوجود العربي تلزمنا بمناقشة وقع الهجرة للعمل على صعيد الوطن العربي كوحدة، أو كمجموعة من الأقطار. وهذه مناقشة تتعدى مجرد اضافة ما أتينا به عن بلدان الارسال إلى ما قلناه عن أقطار الاستقبال. صحيح أن حكمنا على وقع الهجرة للعمل على أقطار الارسال والاستقبال لا بد وأن يدخل في نظرتنا إلى الظاهرة على الصعيد القومي. فمن حيث ان وقع الهجرة للعمل على الأقطار التي شاركت فيها، وبالشكل الذي تمخضت عنه الخبرة حتى

الآن، كانٍ محملاً بالمغارم من منظور التنمية في الأجل الطويل، فإن ذلك لا بد وأن يحمل مساهمة سالبة في التنمية القومية. ولكن ليس هذا كل ما يمكن أن يقال على النطاق القومي.

بداية، نلاحظ أن الهجرة للعمل في الوطن العربي منذ السبعينات لم تقم تبعاً لمقتضيات التزاوج الأمثل بين الموارد العربية من منظور التنمية القومية. ولا نتصور أن ذلك كان ممكناً في ضوء الظروف السياسية داخل الوطن العربي، وتلك المحيطة به. ولكن يبقى أن هذا التزاوج هو المحك المجرد للقياس، وأن درجة الاقتراب منه أساس صالح للحكم على مساهمة الهجرة للعمل في التنمية القومية. ويقضي التزاوج الأمثل بين الموارد العربية من منظور التنمية القومية، أي التنمية الوحيدة الممكنة، أن تقترن الموارد العربية بما يحقق أقصى انتاجية تنموية في عموم الوطن. ولا شك أن قدراً من الاستثمار في الأقطار العربية النفطية يدخل في نطاق التنمية القومية. ولكن لا ريب عندنا أن قدراً أكبر من الاستثمار الذي قام في البلدان النفطية، كان يحقق عائداً تنموياً أكبر لو تحرك المال الذي خصص له تجاه الموارد البشرية والطبيعية المتاحة في الوطن العربي. بمعنى آخر، أن قدراً كبيراً من الهجرة للعمل في الأقطار العربية النفطية جاء بديلاً لاستثمار المال النفطي في أجزاء أخرى من الوطن العربي، وأن الانتاجية التنموية لهذا البديل أقل بمراحل، في تقديرنا، من الوضع الأمثل تنموياً. ان الاستثمار في تكريس الدولة القطرية في الوطن العربي، أينما قام، هو استثمار في التجزئة، وهو تالياً مساهمة في تجذير التبعية

والتخلف. ويزداد غرم هذا الصنف من توظيف المال، إذا كان الكيان القطري هشاً في الأساس. ولنقارن الجدوى التنموية لانفاق عدة مليارات من الدولارات لتكوين جيوش من المرتزقة، وشراء سلاح وعتاد يستخدمان في نزاع بين امارتين صغيرتين على جزيرة خواء من جانب، واستخدام هذه الأموال في دعم الانتاج الزراعي في السودان أو المغرب، مع اطلاق حق المواطنة للبلدان العربية الداخلة في هذا التعاون من جانب آخر. إن الفارق بيّن. ولكن يبدو أن قد حُكم على العرب أن ينتظروا حكم التاريخ، ولن يكون إلاّ قاسياً. مرة أخرى، نعلم أن ما نشير إليه أمنيات مستحيلة في ظل الواقع السياسي العربي، ولكن لنتذكر الأمل حتى لا تجرفنا الواقعية من وهدة إلى سقطة!

والواقع أن غرم الهجرة للعمل على صعيد التنمية القومية لا يقف عند حد كونها في جزء كبير منها، بديلاً لاستثمار أعلى انتاجية في المنظور القومي. فقد ساهمت الهجرة، في إطار توظيفات المال النفطي على مستوى البلدان العربية عامة، في إضعاف النسق العربي ككل. فقد تركز المال النفطي في أطراف الوطن العربي التي كان أغلبها يتلقى العون من بلدان القلب العربي فيما سبق. وقد عنى ذلك أن قامت الهجرة من بعض بلدان القلب إلى بلدان الأطراف، بخاصة في الخليج، بما ترتب على ذلك من إقلال من حيوية القلب. وترافقت الهجرة في ذلك مع ضعف أصيل في بلدان الارسال ناجم عن استفحال المشكل الاقتصادي -

السياسي، وفاقم منه، في حالة مصر، الصلح مع اسرائيل. وبهذا فقد ساهمت الهجرة للعمل في إرساء نوعٍ من التبعية لبلدان القلب التقليدية على الطرف الخليجي، نظراً للحاجة إلى تحويلات العاملين في الخارج. وكانت المحصلة أن أعيد ترتيب الأدوار على الساحة العربية. فصعدت بلدان الوفرة المالية، وهبطت الأهمية النسبية لبلد القلب التقليدي، مصر. ولكن خبرة العقد السابق أظهرت أن القيادات الجديدة لا تملك غير المال، وما يمكن شراؤه بالمال. وليست مقومات القيادة في الحلبة الدولية للبيع. وكان أن ضعف النسق العربي ككل، ولا غرابة أن نشهد ما يحيط بنا من تدهور مطرد في أحوال العرب.

ونسارع إلى القول بأن ما قدمناه، من عيوب يعود لخبرة الهجرة للعمل في الوطن العربي منذ منتصف السبعينات، وليس لمبدأ تنقل العرب للعمل في أرجاء الوطن العربي. فمفهومنا للتنمية القومية يتضمن إرساء حق العرب في التنقّل بين أجزاء الوطن، بما يحقق أفضل عائد تنموي على الصعيد القومي. والواقع أن مفهوم التنمية القومية يتسع للحد الأرقى من تنقّل البشر داخل الوطن العربي، أي الهجرة للاستيطان. أوليس ذلك معنى الوطن؟

ولحسن الحظ، فإن تقويم الهجرة للعمل في الوطن العربي، على الصعيد القومي، ليس خالياً من المنافع. فمما لا شك فيه أن الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية قد أنشأت حركة ضخمة من تنقّل العرب بين البلدان العربية. وقد شملت هذه الحركة،

كما أسلفنا، أكثر الشرائح الاجتماعية فعالية في بلدان الارسال، وكل مواطني بلدان الارسال تقريباً. وبذلك قامت، لأول مرة منذ قرون، فرصة هائلة للعرب المهاجرين للتعرف على أقطار عربية أخرى، وللتعامل المباشر مع مواطني هذه الأقطار، بل ومع عرب آخرين وافدين إليها أيضاً. وتوفرت لمواطني أقطار الاستقبال فرصة مماثلة في لقاء مباشر مع مواطنين عرب وافدين إلى أقطارهم. والمؤكد أن ظروف توظيف المال النفطي وتشغيل الوافدين في أقطار الاستقبال، لم توفر أفضل محيط ممكن لكي تثمر هذه الفرصة التاريخية إيجابياً. ولكن المعرفة النابعة من الخبرة الفعلية تكون أساساً متيناً لتكوين التوجهات. وعلى خلاف انطباعات سابقة، فإن الدراسة المعمّقة للتوجهات العربية للمهاجرين المصريين إلى البلدان العربية النفطية، تبين أن هذه التوجهات لم تضعف بسبب الهجرة. بل يظهر أن خبرة الهجرة للعمل خارج مصر، قد قوّت قليلاً من هذه التوجهات. وأن التوجهات كانت تعكس، بشكل عقلاني، الظروف المحيطة بمصر وببلدان الاستقبال، وطبيعة علاقات العمل والاقامة في بلدان الاستقبال. وتعني هذه النتائج أن أي دعم لحركة الهجرة للعمل في الوطن العربي، مع تحسين للظروف التي تقوم فيها، يمكن أن يساهم إيجابياً في دعم التوجهات الوحدوية في الوطن العربي. وهو أمر جدير بالحرص عليه.

خاتمة
عن المستقبل

يندر أن يصدق أيّ توقع عن المستقبل. ولكن الحديث عن المستقبل ضروري لترشيد الحاضر، وقد يساعد على الوصول إلى مستقبل أفضل مما لو انكفأنا على الماضي، أو استغرقنا الحاضر. ونتصور أن هناك بعض الأمور التي يمكن استخلاصها من مضمون الصفحات السابقة بدرجة عالية من الثقة. فمن الواضح، مثلاً، أن الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية ستستمر في المستقبل المنظور على مستوى يقارب ذلك الذي ساد في منتصف الثمانينات. فالبلدان العربية الخليجية، وهي المستقبل الرئيسي للقوى العاملة المهاجرة، ستبقى على حال من الوفرة المالية، ومن مستويات تشغيل الأيدي العاملة الوافدة، تعني الإبقاء على غالبية العمالة الوافدة إليها حالياً. وحتى وإن كان حجم العمالة الوافدة إلى العراق خاضعاً لتقلبات شديدة، فالعراق ستظل به حاجة إلى

عدد كبير من العمالة غير العراقية، وقد تزداد الحاجة في المستقبل. حتى الأردن، لن يستطيع إحلال كل عمالته العائدة في كّل الأعمال التي يشغلها الوافدون حالياً.

كذلك يمكننا، بفرض استمرار الاتجاهات التي شوهدت في السنوات الماضية، أن نتوقع أن تزيد نسبة غير العرب في العمالة الوافدة إلى البلدان العربية. وهذا أمر من الخطورة بمكان، ومن السفه بقدر، يحتم أن تعبأ كل الجهود القطرية والقومية لمنعه. وقد عدّدنا السبل التي يمكن اتباعها للحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية فيما سبق. ولكن الأمر يقتضي وضع مخطط، تلتزم بتنفيذه، عن اقتناع، البلدان العربية المستقبلة لقوة العمل. ولعل أمانة مجلس التعاون الخليجي تلعب دوراً بناء في هذا الصدد. ويا حبذا لو استطاعت مؤسسات العمل العربي المشترك أن تساهم بقسط في هذا الجهد.

إلّا أن المساهمة النهائية للهجرة للعمل في تطور الوطن العربي، لن تكون قاصرة على مدى انتشار الأجانب في قوة العمل الوافدة في أقطار الاستقبال العربية، ولكن على طبيعة التحام الهجرة للعمل بالنسق الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي، وعلى وجه التحديد بكيفية تنظيم الهجرة للعمل في أقطار الإرسال والاستقبال، وبين هؤلاء وأولئك في عموم الوطن العربي. ولن نغامر بالتنبؤ بما يمكن أن يحدث، ولكن استشراف المستقبل في هذه الحالة يعني التعرّف على الحدود الخارجية لما يمكن أن يحدث.

الحدّ الخارجي الأول، أو الأمل، هو أن تبدأ مرحلة من الرشاد القومي، يكون أحد مكوّناتها إعادة تخصيص الموارد العربية بحيث تتحقق الامكانية التنموية في عموم الوطن. وفي حين سيعني هذا الحد من الهجرة للعمل في البلدان النفطية، نتيجة لتوجيه قدر كبير من المال النفطي لمجالات الانتاج في الأقطار العربية غير النفطية لقاء ترتيبات سياسية مناسبة، فإن العائد التنموي على الصعيد القومي سيكون أعلى بما لا يقاس. وفيما يتعلق بالحاجة الباقية إلى عمالة وافدة في بلدان الاستقبال، فسيزداد تدريجياً نصيب العرب فيها، كما سيلقى العرب الوافدون المعاملة الواجبة للأشقاء المشاركين في البناء على أساس تنموي متين. ولكن تمثل خبرة الأعوام السابقة، مع قدر قليل من الواقعية، يظهر أن مثل هذا التطور قليل الاحتمال في المستقبل المنظور.

أما الحد الخارجي الثاني، فيتضمن مزيداً من غياب التنمية والتردّي في القطرية، ومن عنت البلدان النفطية، ومن ضعف بلدان الارسال، بحيث يعني استمرار الهجرة للعمل على نطاق واسع، دوام أسوأ ما خبر الوطن العربي من مصاحبات الهجرة إلى البلدان العربية النفطية، أو تفاقمه. وعن هذا المصير التعس، نرجو أن ينأى الجميع.

أما المستقبل، فسيقع بين هذين الحدين. وإلى قرب الأول، ندعو أن تسير الأمور. والعاقبة لمن اهتدى.

المراجع

(١) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٢) نادر فرجاني، **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٣) نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٤) **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، تحرير نادر فرجاني (بيروت: المركز، ١٩٨٣).

(٥) نادر فرجاني، **آثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية** (طنجة: المؤسسة العربية للتشغيل، ١٩٨٦). وقد نشر جزء من هذه الدراسة تحت العنوان نفسه في: **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٧ (آذار/مارس ١٩٨٧)، ص ٢٧ - ٥٤.

(٦) نادر فرجاني، **سعياً وراء الرزق: هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تحت النشر).

نداء الى المفكرين العرب
للمساهمة في «سلسلة الثقافة القومية»

يعلن مركز دراسات الوحدة العربية عن اصدار سلسلة جديدة بعنوان «سلسلة الثقافة القومية» التي يمثل الكتاب الحالي الكتاب الثالث عشر منها، والهادفة الى:

● تناول موضوعات القومية العربية ـ والوحدة العربية من كافة الجوانب.

● الاجابة عن التساؤلات والأسئلة الشائعة المثارة اليوم في حياتنا الفكرية حول موضوع القومية العربية والوحدة العربية.

● التوجه الى الشباب والطلبة بوجه خاص.

وكذلك يتوجب أن تكون كتب هذه السلسلة:

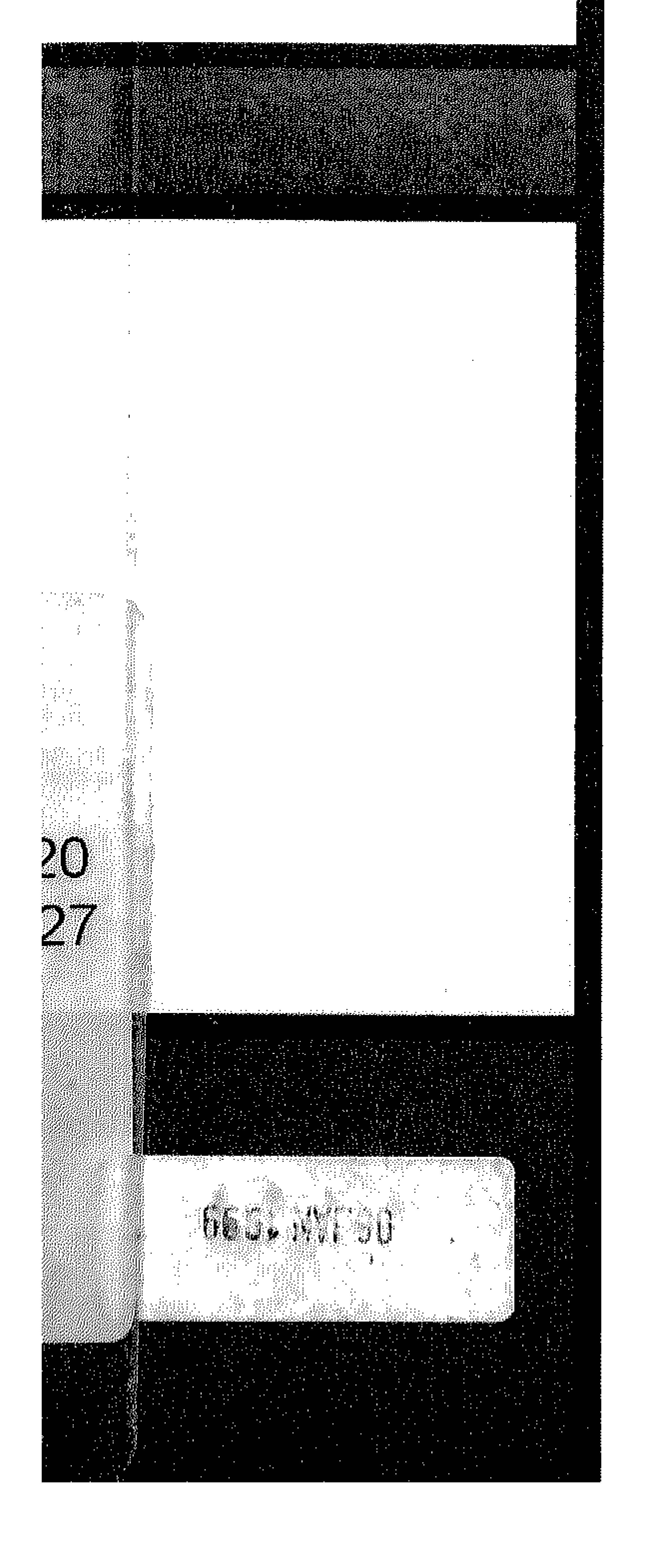
● مكتوبة بأسلوب سهل القراءة والفهم.

● وفي حدود ١٠٠ ـ ١٥٠ صفحة من الحجم الصغير (٢٥ ـ ٣٠ ألف كلمة).

● بأسعار متهاودة، بحيث تصل الى أوسع قاعدة من القراء.

والمركز يناشد المفكرين العرب للمساهمة بأفكارهم واقتراحاتهم وبكتاباتهم في هذه السلسلة التي تسعى الى الجيل الجديد من العرب، تخاطبه باللغة التي يفهمها، وبالحجج الموضوعية التي يستجيب لها، بحيث تقوي الشعور القومي وتوسع الايمان بصورة الوحدة العربية وكل ما من شأنه تقوية الثقة بالذات والاعتماد على النفس.

يمكن الحصول على قائمة الموضوعات المقترحة بالكتابة الى المركز أو العودة الى المستقبل العربي العدد رقم ٣٨ (نيسان / ابريل ١٩٨٢)، كما يرحب المركز بأية مقترحات لموضوعات أخرى.



د. نــادر فرجاني

■ ولد بمصر عام ١٩٤٤

■ درّس «الاحصاء التطبيقي» بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ثم جامعة «نورث كارولينا» بالولايات المتحدة

■ اشتغل بالبحث والتدريس من خلال عمله بجامعة القاهرة، جامعة «نورث كارولينا»؛ الجامعة الأمريكية بالقاهرة، المعهد العربي للإحصاء (بغداد)، والمعهد العربي للتخطيط (الكويت)

■ مهتم بقضايا التنمية وبخاصة تنمية القوى البشرية والدراسات الكمية للتنمية

■ نشر مركز دراسات الوحدة العربية له الكتب التالية: **هدر الإمكانية، بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ١٩٨٠ (وصدرت منه ثلاث طبعات)؛ **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي** (محرر)، ١٩٨٣؛ **والهجرة إلى النفط**، ١٩٨٣ (وصدرت منه ثلاث طبعات).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي . فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣